

موقع المعرفة اللغوية فهي استنباط الأحكام الشرعية عند الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)

د. عزيز عدسان*

التعريف بالبحث

يعد أبو إسحاق الشاطبي - رحمه الله - واضع معالم التفكير المنهجي في علم أصول الفقه بعد أن أرسى قواعده الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، وقد اختلف القدماء، والمعاصرون في حجم الاستعانة بالمعرفة اللغوية في الاستنباط الشرعي، مع إقرارهم جميعاً بمكانة العربية من علوم الإسلام، إلا أن الشاطبي يفرق في الدراسة الأصولية بين العلم باللغة، والنحو، والإعراب وغيرها، مما يطلب لا لنفسه بل ليكون ذريعة للوصول إلى علم الأصول، وبين ما يتعلق باستنباط المصالح، والمفاسد مجرداً عن الدلالة النصية، فلا تلزم له معرفة واسعة في العلوم العربية، فهو يشترط العربية في مواطن، ولا يشترطها في الاجتهاد الذي له تعلق بالمقاصد، حيث يكفي بمعرفة مقتضيات الألفاظ الواردة في الشرع الإسلامي، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لرفع هذا التردد، والتعارض بين الشاطبي، والتدليل على أن المعرفة اللغوية الواسعة هي مطلب شرعي، وإجرائي، ومنهجي، له تعلق بكل مستويات الخطاب القرآني في الاستنباط الشرعي.

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر، ولد في الجزائر العاصمة عام (١٩٦٥م)، وحصل على درجة الماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الجزائر عام (١٩٩٥م) بتقدير مشرف جداً، وكان عنوان رسالته: «سورة الفرقان: دراسة أسلوبية»، وحصل على درجة دكتوراه الدولة في النقد الأدبي المعاصر عام (٢٠٠٩م) بتقدير مشرف، وكان عنوان رسالته: «إشكاليات التأويل بين التراث العربي الإسلامي والنظريات الحديثة»، عمل بجامعة الجزائر، وجامعة قطر، وله عدد من الدراسات.

مقدمة

إن حبور الاستبانة المعرفية، وشرف التبيين العلمي هو ما يغشئ قلب كل باحث جاد عن الحقيقة العلمية في مختلف المجالات المعرفية؛ ويُعد البحث في علم أصول الفقه رحلة في فضاء إسلامي يمتزج فيه الاستنباط بالأخلاق؛ وقد جسّد أبو إسحاق الشاطبي - رحمه الله - هذه الأريحية التي تعترى الفقيه عند الظفر ببعض الحاجة؛ فكان إحساس الفقهاء بضرورة مراعاة المصلحة الإنسانية في الاستجابة للتحويلات الاجتماعية التي مست الحياة العربية، والإسلامية في فترات مختلفة حاضراً في مصنفاتهم الفقهية والأصولية؛ ذلك أن التجديد المعرفي هو الذي يفضي إلى مرونة التعامل مع الخطاب القرآني .

ومن الواضح أن استنطاق النص القرآني يتطلب فهماً صحيحاً في القرآن الكريم، ومعرفة عميقة باللسان العربي، وبجوهه المختلفة؛ وبعبارة أكثر أمناً فإن الاسترشاد بمنطق اللغة وهدبها مُعَوَّلٌ عليه في الاستنباط الشرعي . وقد اختلف الفقهاء في حدود الاستعانة باللغة في تحديد الحكم الفقهي، وتقريره؛ وإن أجمع كل الفقهاء على منزلة العربية من علوم الإسلام؛ ذلك أن من سمات اللغة العربية، وخصائصها الاتساع في التعبير، وكشافتها الأسلوبية .

إشكالية الدراسة:

إن الإقرار بمكانة اللغة وسيلة للكشف عن مقاصد الشريعة الإسلامية؛ يبرز من خلال موقع علوم العربية في مسار تشكيل الفكر الإسلامي؛ فهي الحلقة المركزية التي تجمع بين الوجه الفقهي والوجه الأخلاقي، ولن يتأتى هذا الجمع إلا باللغة باعتبارها وسيط التجربة الاستنباطية؛ ومع التسليم المبدئي بمنزلة العربية في الاستنباط الفقهي؛ إلا أن الشاطبي - رحمه الله - تردّد كثيراً في كتابه «الموافقات» في الانتهاء إلى رأي يشفي الغلة، وينتهي إلى ثلج اليقين في مسألة اشتراط العلم بالعربية، وعدمه في استنباط الأحكام التي تضبط السلوك العملي للإنسان .

ومن هنا تجيء ضرورة مناقشة تلك القضية في بعض الثاني، والتفصيل الضروريين .

منهج الدراسة:

يرتكز البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتخذ من الوصف وسيلة للكشف عن موقع المعرفة اللغوية في تقرير الأحكام الشرعية؛ كما أن التحليل أداة ناجعة، ومتممة للوصف؛ إذ الكشف عن حدود استعانة الشاطبي، وبعض الفقهاء بالمعرفة اللغوية في تقرير الأحكام الشرعية محوج إلى تحليل نصوص «الموافقات»؛ فالمنهج وصفي تحليلي ينطلق من استنطاق نصوص الشاطبي، ومحاورتها.

ولا نزاع في أن المتبحر في «الموافقات» يلحظ حقيقة جوهرية وهي: أن الشاطبي لم يفرد حيزاً مستقلاً لمعالجة موقع المعرفة اللغوية في الاستنباط؛ وهي مباحث مستقلة في ثنايا الكتاب يصعب الاهتداء إليها. فما حدود الاستعانة بعلوم العربية في الاستنباط الفقهي؟ وما مفهوم الشاطبي لعربية القرآن والسنة؟ ولم يقر الشاطبي بعربية القرآن، وبضرورة الأخذ باللغة؛ ثم نجده في مواطن كثيرة يقلل من شأنها؟ وهل تركيزه على القيم السلوكية للفقهاء هو السبب؟ وهل علوم العربية ضرورية في كل مباحث المقاصد؟ ولم يشترط الشاطبي اللغة في مواضع، ولم يشترطها في مواطن أخرى؟ وما موقع اللغة في الاستنباط الشرعي؟ وما مصدر هذا التردد عند الشاطبي في إبراز مكانة اللغة في استنباط الأحكام الشرعية؟ وهل الفكر الموسوعي هو الذي أجهد الشاطبي لدرجة أنه قلل من أهمية اللغة في مواطن كثيرة؟ وهل تركيزه العميق على الآليات الاستدلالية جعله يغض الطرف عن موقع اللغة؟ وهل يُعقل أن عالماً مثل الشاطبي له الإمامة العظمى في العربية يتغاضى عن مكانة اللغة؟ وهل الجهد الذهني، والاستنباطي من العوامل المعرّقة في جمع المادة وتنظيمها؟ وأخيراً هل عدم قدرة الشاطبي على السيطرة على المادة العلمية الضخمة في «الموافقات» جعله يفقد التركيز على المادة المبسطة؟.

ولعل مما يعزز هذه الإشكالية أن موضوع اللغة عند الشاطبي لم يحظ في «الموافقات» سوى بباب واحد من أبوابه؛ حيث ورد في مواضع متفرقة من الكتاب، وهي إشارات لا

يمكن بحال أن تشكل رأياً واضحاً متماسكاً يزيل حيرة الباحثين، ويبدد هواجسهم المعرفية في تحديد موقع المعرفة اللغوية في استنباط الأحكام الشرعية عند الشاطبي .

ومن تجليات هذه الحيرة المعرفية أن الشيخ المحقق، والعالم المدقق عبدالله دراز - رحمه الله - وقف حائراً أمام تردد الشاطبي بين اشتراط العلم بالعربية وعدمه، وإن رد رأيه في عدم اشتراطها في مواطن^(١)؛ وإحساسه الأولي بمكانة العربية في مقدمة الموافقات جلي؛ إذ ركّز تركيزاً واضحاً على اللغة وأهميتها في صدر الكتاب .

ولطرد ما ألم بهي من الخواطر، ودفع الحيرة العلمية، وجمع ما زاغ من المدارك في هذه المعضلة تأتي دراستنا لإكمال حلقة من حلقات الاستنباط الشرعي وهي الحلقة اللغوية؛ ذلك أن الحكم الشرعي لا تكتمل عناصره ومعاقده إلا بإدراج اللغة ضمن آلياته؛ وإذ ذلك يصبح الحكم الشرعي قائماً على ثلاثة أوجه متداخلة:

١- الوجه الفقهي .

٢- الوجه الأخلاقي .

٣- الوجه اللغوي .

أولاً: مكانة علوم العربية في الاستنباط الشرعي عند بعض القدماء:

إن النظر الحصيف في تاريخ العلوم الشرعية، يهدي إلى القول بوجود إجماع بين القدماء على منزلة علوم العربية في استخراج القواعد التي يتوسل بها في استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة؛ وإن تفاوت الفقهاء في الاستعانة بعلوم العربية في التخريج الفقهي؛ ولعل داعياً من دواعي هذا التباين في التوسل بالعربية يُعزى أساساً إلى درجة الاهتمام

(١) ينظر مقال: النص القرآني ومشكل التأويل لمصطفى تاج الدين ص ٢٥-٢٦ . يقول الشيخ عبد الله دراز: « للمؤلف دعويان: اشتراط العربية في الاجتهاد من النصوص، وعدم اشتراطها في الاجتهاد الراجع للمعاني من النظر في المصالح والمفاسد وقد أقام الدليل عليهما حسب ترتيبهما في سياقه ففي العبارة سقط . والأصل هكذا (والدليل على الاشتراط وعدم الاشتراط إلخ) » . هامش (٥) تعليق محقق الموافقات ٤ / ١١٧ . وهذا التعليق هو عمق المشكلة المطروحة للبحث .

المعرفي، والتخصص العلمي؛ ومن ثم تراوح مجال التدرع بعلوم اللغة بين الواجب والحاجة الملحة على اشتراط العربية في الاستنباط الشرعي؛ ومن تجليات هذا الإلحاح ما نجده في مقدمة «الموافقات» من تركيز بين على اعتبار اللغة بمختلف أصولها ركناً مكيناً، وشرطاً أصيلاً للاجتهاد؛ وفي هذا السياق يقول الشيخ عبد الله دراز محقق كتاب «الموافقات»: «ولما كان الكتاب والسنة واردين بلغة العرب، وكانت لهم عادات في الاستعمال، بها يتميز صريح الكلام وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ونصه وفحواه، إلى غير ذلك، كان لا بد - لطالب الشريعة من هذين الأصلين - أن يكون على علم بلسان العرب في مناحي خطابها، وما تنساق إليه أفهامها في كلامها، فكان حذق اللغة العربية بهذه الدرجة ركناً من أركان الاجتهاد. كما تقرر ذلك عند عامة الأصوليين، وفي مقدمتهم الإمام الشافعي رضي الله عنه في رسالة الأصول»^(١).

ومقتضى ظاهر كلام محقق «الموافقات» أن عربية القرآن، والسنة هي المسوغ المعرفي لاستنطاق الخطاب القرآني وفق منطق العربية، وهديها؛ ولعل منشأ هذا الإصرار ما لمسّه الشيخ عبد الله دراز من عدم اشتراط الشاطبي علوم العربية في مواطن كثيرة من «الموافقات»؛ ذلك أن المتأمل في مقدمات خُطب مصنفات الفقهاء على اختلاف معارفهم، وطوائفهم، ومذاهبهم يلقي تركيزهم على مكانة العربية في طلب المعرفة الشرعية؛ بل إن الشيخ دراز حدّد بدقة معالم الاستعانة بعلوم العربية؛ حيث اشترط الحذق والمهارة في معرفة أساليب العرب في التعبير و: «من هذا البيان، علم أن لاستنباط أحكام الشريعة ركنين: أحدهما علم لسان العرب، وثانيهما علم أسرار الشريعة ومقاصدها»^(٢).

فالاستنباط منوط بالمعرفة العميقة بالعربية، والتمكن من التصرف في ضروب الكلام؛ وخاصة عندما ظهر اللحن، وخشي الأوائل من العلماء أن تستفحل ظاهرة شيوخ الفساد

(١) مقدمة كتاب الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي، شرّحه وخوَّج أحاديثه الشيخ عبد الله دراز ٣/١.

(٢) مقدمة الموافقات ٤/١.

اللغوي مما يؤدي إلى ضعف الملكة اللغوية وفي هذا السياق يرى ابن خلدون أنه: «حين كان الكلام ملكة لأهله لم تكن هذه علوماً ولا قوانين، ولم يكن الفقه حينئذ يحتاج إليها لأنها جبلّة وملكة، فلما فسدت الملكة في لسان العرب قيدها الجهابذة المتجردون لذلك بنقل صحيح ومقاييس مستنبطة صحيحة وصارت علوماً يحتاج إليها الفقيه في معرفة أحكام الله تعالى»^(١).

فاحتياج الفقيه، وغيره إلى التبحر في معرفة لسان العرب مطلب مشروع بالنظر إلى طبيعة العربية الخلقة، ولأن ألفاظ القرآن جوهر كلام العرب، وعليها المعتمد، والمدار في الاستنباط الشرعي، وإليها المفزع في تقرير الأحكام الفقهية؛ بل إن بعض القدماء يعتبرون بعض علوم العربية بمثابة الأدوات المنهجية، والمعرفية التي لا غنى عنها لكل باحث عن الحقيقة اللغوية أو الشرعية؛ وفي هذا الصدد يرى التهانوي أن غاية علم الصرف: «غاية الجدوى، حيث يحتاج إليه جميع العلوم العربية والشرعية، كعلم التفسير، والحديث، والفقه، والكلام، ولذا قيل: إن الصرف أم العلوم والنحو أبوها»^(٢).

وإن مدار الاستقامة، وإصابة الجادة في تحصيل العلم بالمعارف الشرعية إنما يكمن في علم اللغة آلة هذا التحصيل المعرفي؛ لدرجة أن الإمام السيوطي ربط عدم العلم الواسع بأساليب العرب، ومعانيها بانتهاك حرمة ضوابط التأويل، وشروطه؛ وذلك في سياق حديثه عن العلوم التي يحتاج إليها المفسر^(٣).

فالعلم بلغات العرب، وغيرها بين بنفسه عند من أنصف التأمل، ورام إدراك خبايا الكتاب العزيز، ولا غرو من أن واضع اللجنة الأولى في صرح أصول الفقه الإسلامي الإمام الشافعي - رحمه الله - كان حريصاً على استثمار النصوص الدينية من خلال البحث عن الطريقة المثلى لهذه الاستثمار الفقهي؛ فوجد أن اللغة وسيلة لترشيد حركة الاجتهاد،

(١) مقدمة ابن خلدون / ١ / ٥٠٣ .

(٢) كشف اصطلاحات الفنون لتهانوي / ١ / ٢٣ .

(٣) بنظر الإقبال في علوم القرآن للسيوطي / ٢ / ٢٣١ .

وتنظيم مسالك النظر، والاستدلال؛ ومن ثم ألح الشافعي - رحمه الله - في مقدمة الرسالة على ضرورة التزود العميق، والنهل الواسع من علوم العربية، وهو إلحاح يستمد مشروعيته من طبيعة اللغة بوجوهها الكثيرة، ومراميها البعيدة، وفي هذا المعنى يقول الشافعي: «وإنما بدأت بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يعلم من إيضاح جُمْل علم الكتاب أحد جَهْل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرُّقها. ومن علمه انتفت عنه الشُّبه التي دخلت على من جَهْل لسانها»^(١).

ولا جدال في أن تحري قوانين العربية في التعبير جاء خادماً لمقاصد الشريعة الإسلامية التي وردت في نصوص الوحي؛ وإدراك هذه المقاصد ينبع من رحم تلك النصوص ومن ثم: «تقتضي عمومية الخطاب بالوحي، أن يتعامل المكلفون مع خطاب الوحي في كل زمان بمقتضيات اللسان العربي. واللسان العربي إنما جاء في ضبط التكليف بما يفيد العموم في التكليف إلزاماً للإنسان مطلقاً عن الزمان والمكان»^(٢).

وإذا نحن دققنا النظر في مسألة استعانة القدماء بالاستعمال اللغوي في فهم أحكام الشريعة تبين أن علوم العربية ضرورية في تبين أصول المقاصد بالدلالة؛ وهذا ما أشار إليه القنوجي في معرض حديثه عن مطلب لزوم العلوم العربية: «في علوم اللسان العربي: أركانه أربعة: وهي اللغة، والنحو، والبيان، والأدب.

ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة، إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب، ونقلتها من الصحابة والتابعين عرب، وشرح مشكلاتها من لغاتهم. فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة. وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام»^(٣).

(١) الرسالة للشافعي ص ٥٠.

(٢) خلافة الإنسان بين الوحي والعقل (بحث في جدلية النص والعقل والواقع) لعبد المجيد النجار ص ٩٩.

(٣) أبجد العلوم للقنوجي ١ / ١٥٨. وفي هذا الصدد يقول صاحب "الريحان والريعيان": «ولم يزل الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ يحثون على تعلّم العربية، وحفظها والرعاية لمعانيها، إذ هي من الدين بالمكان المعلوم والمحلّ المخصوص». صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلّشندي ١ / ١٦٨.

ومع إقرار القنوجي بضرورة المعرفة العميقة باللسان العربي في فهم أصول الشريعة، ومقاصدها؛ إلا أنه لم يحدد معالم هذا التوسل المنهجي في الاستعانة باللغة؛ وإنما أشار إلى التفاوت في علوم العربية، وهو تفاوت يحكمه تباين مستويات التعبير اللغوي، واختلاف درجات الخطاب العربي؛ وحاصل ما ذكره القنوجي أن الضرورة المعرفية في التذرع بعلوم العربية غايته إزالة الغموض القائم بين دلالات النص، وفهم الفقيه^(١).

وإن مطمح نظر الفقيه، وقصارى مقصوده أن يرفع الأستار عن الحجب القائمة بين العلوم الشرعية في مستوى ألفاظها، ودلالاتها، والمستوى الإدراكي في تجلياته الذهنية؛ بيان ذلك أن امتلاك ناصية فقه اللغة هو الذي يكشف عن حقائق الألفاظ، وورائق المعاني بحيث تنقش معاناة الفقيه في الاستنباط الشرعي؛ وبهذا الاعتبار يمكن أن نخلص إلى ملاحظتين محورتين:

- ١- أن معرفة أسرار اللغة، ومقاصدها في البيان هي الوسيلة الموصلة إلى الاستنباط.
- ٢- لما كانت اللغة هي الوعاء الحامل للفكر كان لازماً أن يُربط بين اللغة العربية، والنص التشريعي الذي يسعى إلى الاستجابة للوقائع الحياتية المستجدة؛ مراعاة للمصلحة البشرية.

ولا شك أن إدراك وجوه الخطاب القرآني، ومرامييه يتم عبر الإحساس باللغة إحساساً عميقاً، والتفقه فيها من منطلق استكشاف مراتب الدلالة التي هي محور العمل الأصولي؛ ومن هنا تأتي ضرورة التبحر في علوم العربية إلى درجة الواجب: «... وذلك لأنه لما كان الواجب من العلم بالشرع موقوفاً على العلم بمضمون الكتاب والخبر العربيين وهو موقف على العلم بالعربية كان العلم بها واجباً، لأن مما يتوقف عليه الواجب كونه مقدور المكلف فلا بد من بيان طريق اللغة وقواعدها النحوية والتصريفية (وطريقة معرفتها)»^(٢).

(١) ينظر أجد العلوم للقنوجي ١ / ١٧٦ .

(٢) شرح البدخشي (مناهج العقول شرح منهاج الوصول) لمحمد بن الحسن البدخشي ١ / ١٧٦ .

ولعل رتبة الواجب التي قيدها البدخشي تجد سنداً عند كثير من علماء السلف؛ إذ أشار الرازي إلى أن فهم القرآن، وأخباره ينبغي أن يدرك بمعرفة اللغة، والنحو، وأساليب العرب؛ ذلك أنه: «لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم - كان العلم بشرعنا موقوفاً على العلم بهذه الأمور؛ وما لا يتم الواجب المطلق إلا به، وكان مقدوراً للمكلف - فهو واجب»^(١).

وجلي من كلام فخر الدين الرازي أن العلم الشرعي موقوف على العلم بعلوم العربية وسيلة الفهم والإدراك؛ ولا يمكن استجلاء حقائق النص الشرعي إلا بالتوسل بمنطق اللغة، وهداياها؛ واللافت للنظر أن بعض المتمسكين من القدماء بأهمية علوم العربية في الاستنباط الشرعي ينطلقون من عريّة الخطاب القرآني التي تفرض أسلوب المعالجة اللغوية، وفهم مذاهب العرب، وافتنانها في الأساليب؛ بل إن البدع التي ظهرت عند بعض الطوائف، والفرق الضالة سببه المعرفة السطحية بلسان العرب^(٢)؛ وفي هذا المضمار يقول ابن تيمية - رحمه الله - : «إن الله تعالى لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلّغاً عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به، لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتبار التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين»^(٣).

وظاهر كلام ابن تيمية - رحمه الله - يبعث على المراجعة لهذه المكانة، وإلطف النظر فيها؛ ذلك أنه حدّد بدقة معالم الملازمة الجوهرية بين العربية، والدين الإسلامي انطلاقاً من

(١) المحصول في علم أصول الفقه للإمام فخر الدين الرازي ١ / ٢٠٣ . وقريب من هذا ما ذهب إليه ابن تيمية بقوله: «فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب» . اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية ١ / ٤٦٩ .

(٢) ينظر صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي ص ١٥ .

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية ١ / ٤٠٢ .

نزول القرآن بلغة العرب، وهي وسيلة تبليغه والتواصل به؛ ولعل هذه الخصوصيات التي يتميز بها اللسان العربي منحته المشروعية الإجرائية، والمنهجية لفهم أصول الدين، وضبط مسائله؛ ومن ثم أضحت الاستعمال العربي، ومراعاته وسيلة للتخاطب الاجتماعي والديني؛ بل إن معرفة العربية كما يقر بذلك ابن تيمية متممة لمعرفة الشرع، وأداة مركزية في الممارسة الشرعية تعبداً وتواصلاً ومخاطبةً.

ولعل معطيات المناقشة السابقة لمكانة العربية في الاستنباط الشرعي تؤكد في النهاية ضرورة التبحر في علوم العربية، والتعرف على أساليب العرب؛ خدمةً لمسائل الدين، وإدراكاً لمقاصده السنية، وإبرازاً لخصائص معانيه، وحقائقه؛ والواجب المحتوم في قواعد التخريج الفقهي ملازمة الاستنباط الشرعي لمعرفة اللسان العربي معرفة عميقة؛ وحاصل القول في هذا المقام أن العلماء القدامى أجمعوا على مكانة العربية في التعامل مع الشريعة الإسلامية من منطلق القناعة الشرعية، والتاريخية لقداصة العلاقة الأخوية بين الخطاب القرآني، ولغة التنزيل؛ لأن الاستدلال بالقرآن يتوقف على معرفة اللغة، وإن تفاوتت هذه القناعة عند بعضهم لاعتبارات مذهبية أو معرفية أو طائفية^(١).

ثانياً: رأي بعض المعاصرين في منزلة العربية من علوم الإسلام:

وإن كان لا يهمننا في كثير أن نعرض لكل الآراء؛ إلا أن مسار البحث يجعلنا نركز على أكثر الباحثين اشتغالاً بالإمام الشاطبي، ويتصدر هؤلاء الباحثين طه عبد الرحمن الذي أتى بأفكار غير مسبوقة عن الشاطبي وهو أحد الفلاسفة المعاصرين المؤسسين للفكر الإسلامي

(١) للاستزادة من آراء القدماء في مكانة العربية. ينظر: مقدمة معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص (ن). والمستصفي من علم الأصول للغزالي ٣٨٥/٢. ومقاصد الشريعة الإسلامية للطاهر بن عاشور ص ١٥، وتاويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٢-١٣، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني ص ١٥، ومفاتيح العلوم، لأبي عبد الله الخوارزمي ص ٦، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١٥٥/٢، وشرح خطبة المفصل لابن يعين ١/ ٥-٦-٧-١٨، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/ ٦-٧، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ١/ ١٤٨، ١٨٩، وغيرها.

المستنير؛ إذ يرى أن: «أصول الفقه بوصفه العلم الذي يؤسس منهجية الفقه الاستنباطية وأن أقربها إلى النهوض بمقتضياته العملية هو علم الأخلاق»^(١).

والنص ههنا يحتاج إلى بيان كاشف عما وراءه؛ ذلك أن المتعارف عليه عند القدماء، والمعاصرين في علم أصول الفقه أنه: «اعلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال»^(٢) دون الإشارة إلى علم الأخلاق الذي يؤسس الممارسة العملية للفقه الإسلامي؛ وهي إضافة معرفية جليلة توصل إليها الباحث بعد درس، واستقصاء بحث؛ إذ يرى: «أن الأخلاق ملازمة للفقه في جميع أحكامه ملازمة متأصلة، فتكون الأخلاق، بهذا الاعتبار، أكثر تعلقاً من غيرها بأصول الفقهية»^(٣).

والم تأمل في رأي طه عبد الرحمن يلقي أنه لم يحدد تحديداً عميقاً دقيقاً علاقة علوم العربية بأصول الفقه، واكتفى بالتركيز على تداخل علم الأخلاق بأصول الفقه؛ وهو تداخل يجد مشروعيته من خلال مبحث المقاصد الذي أصنّه الشاطبي - رحمه الله - غير أن ربط علم الأخلاق بالأصول لا يجسد حقيقة التداخل المعرفي بين العلوم؛ ذلك أن حلقة التداخل تحكمها مراتب متباعدة بحسب التقرب، والإفادة المعرفية؛ واعتقد أن العربية هي مركز هذه الحلقة، وعلم أصول الفقه ألصق العلوم بهذا المركز، ثم يبيد علم الأخلاق لارتباطه بالمقاصد ثم بقية العلوم الأخرى؛ وهو ترتيب خاصص لحوهر التلازم الساريحي، والأزلي بين مختلف المعارف الإسلامية؛ وفي هذا السياق يقول طه عبد الرحمن: «إذا

(١) تجديد المنهج في تقويم التراث لطله عبد الرحمن ص ٧٥ .

(٢) القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الشرعية لآسن للحام ص ٩ . ينظر: إرشاد العحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لشوكانني ص ٣ .

(٣) تجديد المنهج في تقويم التراث لطله عبد الرحمن ص ١١٠ . وإذا أنعمنا انظر في مسألة أفصدة علم الأخلاق على بقية المعارف الإسلامية الأخرى في تداخل مع علم الأصول؛ نأ أن مصدر هذه الأفضية نقي يلج عليها، لباحث تنوع من قرب علم لأخلاق من مجاز التداول العربي الإسلامي، وصلته بالممارسة لعممية، والسحقيق أن علوم اعربية ملازمة للعلوم الشرعية، ولأصول الفقه ملازمة تاريخية مناصفة . فسرررر من أرد مزيد البيان بموضوع صنة علم الأخلاق بأصول الفقه إلى كتاب: تجديد المنهج في تقويم التراث ص ١٠٥ - ١١٠ .

كانت الأخلاق تلج من باب المقاصد، وكانت هذه المقاصد مضامين مختلفة (دلالية وشعورية وقيمية) توجد مجتمعة، على اختلافها، في أصل لغوي واحد، فإنه يتضح أن أحد الأسباب التي تجعل الأخلاق قريبة من هذا المجال التداولي، هو المحدد اللغوي من محدداته الأصلية. فلو لا عادات اللسان العربي في الاستعمال وخصوصياته في توزيع المعاني على الألفاظ، لما حمل هذا المقصد ما حمل من مدلولات متباينة، بحيث لو طلبنا في لسان آخر هذا الجمع المتباين، لما تيسر لنا على وجهه الطبيعي الذي تيسر في اللسان العربي، ولتعد في قيام علم مقصدي شبيه بهذا الذي انفتح بابه في التراث بسبب هذا المحدد اللغوي^(١).

ولا مندوحة عن التساؤل في هذا الموضوع عن حقيقة هذا التداخل، والقرب المعرفي بين الأصول، وعلم الأخلاق؛ فكيف استقام للباحث أن يعتبر المحدد اللغوي وسيدة القرب المعرفي، وفي الوقت ذاته لا يدرجه ضمن التداخل الإجرائي؟ ولم يقرّ الباحث طه عبد الرحمن بمركزية اللسان العربي في حمل مضامين الألفاظ، ويفرغه من مضمون القرب المعرفي؟.

إن علوم العربية هي الوسط الحيوي الذي تنصهر فيه مختلف المضامين التي تحمدها الأحكام الشرعية؛ غير أن الباحث يقدم عدم المنطق على علم اللغة في تحديده لمفهوم العلم الخادم، وهو ترتيب ينسف إقراره السابق بمكانة العربية في الاستنباط الشرعي؛ إذ يقول: «إن العلم الخادم هو ما كان آلة من الآلات التي يتوصل بها العلم الخدم إلى تقرير أحكامه واستخراج مسائله، فيكون المنطق بحسب هذه الحالة أكثر العلوم آلية، يليه في ذلك علم اللغة ثم الأمثل فالأمثل»^(٢).

(١) تجديد المنهج في تقويم التراث لطله عبد الرحمن ص ١٠٩. والراغب في المزيد من التفصيل في ركائز التفكير النظري لفكرة التداخل المعرفي بين مختلف معارف التراث العربي الإسلامي فليتنمسه في كتاب: تجديد المنهج في تقويم التراث ص ٩٢-٩٤-٩٥-٩٦. فهذه الصفحات فضلة عن الكفاية، ومشممة على كثير من هذا القصد.

(٢) تجديد المنهج في تقويم التراث لطله عبد الرحمن ص ٨٤.

فكيف يتقدم علم المنطق على علم اللغة؟ علماً أن صياغة الخطاب القرآني صياغة لغوية أساساً؛ ذلك أن مفهوم الخدمة العلمية عند طه عبد الرحمن - شديد الخفاء، ومعطى الغموض؛ لأن الخدمة المعرفية تعني الملازمة الإجرائية، والمنهجية، والعملية بين علمين؛ ثم إن علم المنطق من العلوم المقولة التي دلت إلى القضاء الفيلسفي الإسلامي عبر الترجمة؛ كما أن علم اللغة هو العلم الحامل لأصول الشريعة، ومضامينها، ومقاصدها، حيث لم تحدث تاريخياً طبيعة معرفية بين الحقيقة الإسلامية، والحقيقة اللغوية؛ وترتب عن هذا التلازم التاريخي، والامتداد الطبيعي، والتداخل المعرفي والمنهجي أن تجسد مفهوم الخدمة العلمية تجسداً صحيحاً من خلال اللغة أداة لتأويل الفقهي، ووسيلة للحصول الشرعي؛ ولا محالة أن الترابط العضوي بين الحقيقتين (الإسلامية واللغوية) من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بحتمية التداخل المعرفي؛ وهو تداخل يجعل مراعاة اللسان العربي في الاستنباط الشرعي مطلباً إجرائياً؛ وفي هذا السياق يرى الباحث طه عبد الرحمن أن: «العلم الخادم هو ما كان وسيلة لتحصيل وتوصيل المبادئ العقدية والشرعية للحقيقة الإسلامية، علماً بأن هذه الحقيقة في الممارسة التراثية باتت تستتبع الحقيقة العلمية بحيث لا يُقبل من العلم إلا ما كان موافقاً لمقتضياتها، بل تستتبع الحقيقة اللغوية بحيث لا يُقبل من الاستعمال إلا ما كان ملائماً لقيمتها»^(١).

وربما كان من العدل والإنصاف أن نقرر في هذا السياق أن العلم الخادم لغيره من معارف التراث الإسلامي هو علم العربية لموافقته مقتضيات الحقيقة العلمية، والإسلامية؛ ولعل من تحليلات هذه الموافقة طبيعة الخدمة الإجرائية، والمنهجية التي تقدمها العربية في الاستنباط الشرعي الذي يجسد الحقيقة الإسلامية؛ والتي هي الأصل والمعتمد، وعليها مدار البحث الأصولي؛ فكيف يُكشف عن مكونات الحقيقة الإسلامية في غياب اللغة؟ أليست الملازمة، والتداخل، والقرب المعرفي بين الحقيقتين أنسب للكشف عن دلالات الشريعة، ومقاصدها، ومراميها؟

(١) تعديله لمصح في تفهيم سرائر طه عبد الرحمن ص ٨٤ - ٨٥

ومن المرتكزات العلمية التي استند إليها طه عبد الرحمن في اعتبار المقاصد ممالا تعنى له بالوضع اللغوي ؛ وإنما بالذهن هو التخريج المعجمي لكلمة (قصد) وتتبع أصدادها ؛ وهو تخريج معجمي لا يستند إلى المؤلف من تخريجات المعجميين القدماء في رصد المشتقات اللغوية لكلمة (قصد) ، وما ارتبط بها من دلالات ومعان أقرتها معجمات العربية^(١) ؛ وبعد دراسة معجمية مستفيضة لتتبع أصداد كلمة (قصد) خلص الباحث طه عبد الرحمن إلى : « أن الفعل « قصد » ، قد يكون بمعنى « حصل فائدة » أو بمعنى « حصل نية » أو بمعنى « حصل غرضاً » ، فيشتمل « علم المقاصد » إذ ذاك على ثلاث نظريات أصولية متميزة فيما بينها : أولاً : نظرية المقصودات ، وهي تبحث في المضامين الدلالية للخطاب الشرعي . والثانية : نظرية القصد ، وهي تبحث في المضامين الشعورية أو الإرادية . والثالثة : نظرية المقاصد ، وهي تبحث في المضامين القيمية للخطاب الشرعي »^(٢) .

ولقد بدا من الأوفق التصدي لهذه القسمة الثلاثية التي انتهى إليها الباحث ؛ لأن فيها إجمالاً يحتاج إلى تفصيل ؛ ذلك أن المتأمل في المستوى الأول ينبغي أن المقصودات أقرب إلى طبيعة الاستنباط الشرعي لتعلقها المتين باللغة ؛ ولارتباطها بالمستوى الدلالي للخطاب الشرعي ؛ وفي هذا الضرب من المقاصد يحتاج الفقيه إلى الاستعانة باخبرة اللغوية ؛ لتعلق المضمون الدلالي لنص الشرعي باللغة تعلقاً عضوياً ، وكأن الاستنباط يتوقف عند هذا

(١) المنبوع لأبرز الإصلاطات اللغوية التي ذكرها المعجميون القدامى يلفي ' ن 'صل كلمة (قصد) ومواقعها في كلام لعرب ، الاعترا م و لتوحه والتهود واليهوس نحو الشيء ، على اعتدال كان أو جور ، هذا أصله في الحقيقة وإن كان قد يحص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل . ينظر سان العرب ٣ / ٣٥٣-٣٥٧ .

(٢) تجديد المنهج في تقويم التراث ل طه عبد الرحمن ص ٩٨-٩٩ . وارتأى في تتبع التخريج المعجمي للباحث ينظر ص ٩٨ من المرجع المذكور . ومن الباحثين المعاصرين الذين يبدو طه عبد الرحمن في نظرية المقاصد محمد مصطفى تاج لدين ؛ في معرض حديثه عن إشكالية التأويل في دراسة لخطاب القرآني ؛ حيث يرى أن الإحاطة بالمقصدية عبر متوقفة على العلم باللغة ؛ لأن المقاصد عبارة عن معان لها تعنى بالذهن لا بالوضع اللغوي . ينظر تفصيل ذلك في مقاله : النص القرآني ومشكل التأويل ص ٢٥ - ٢٦ .

الحد، والتحقيق أن هذه القسمة الثلاثية التي وضع أصولها اباحت صه عبد الرحمن تجافي حقيقة المقاصد، وحوهرها؛ بيان ذلك أن مضامين أخطاب الشرعي على اختلاف صروبها من دلالية وشعورية وقيمية محوجة إلى اللغة في الاستنباط الشرعي؛ لأن المقاصد ليست بمعانٍ خارجة عن نصوص الوحي حتى نروم إدراكها بمنأى عن تلك النصوص، ولكن النصوص الشرعية حاءت تحملها في ذاتها^(١)؛ كما أن حجة اعتبار المصالح والمفاسد معقولات مجردة عن اقتضاء النصوص حجة ظاهرة الفساد؛ واضحة البطلان من وجه:

١- أن اللغة رموز تنقل المعاني، والصور الذهنية^(٢).

٢- الصلة الوثيقة بين اللغة، والفكر تستوجب النظر في انصوص الشرعية من مطلق طبيعة العلاقة العضوية التي تجمعهما .

٣ يتفاوت المشر في إدراك المعاني المجردة عن اقتضاء النصوص؛ نظراً لخصوصية الدسان العربي التي تنسم بالاتساع الأسلوبى، وتقوم على المواضعة اللغوية .

٤ ظاهر ألفاظ اللغة لا يقي بأغراضها المقصودة؛ ومن ثم فإن الرموز اللغوية هي أداة التعبير عن الصور المعنوية؛ لأن: «المعنى اسم للصورة الذهنية لا لموجودات الخارجية»^(٣).

فالاستنباط الشرعي في جانبه العملي به تعلق بارر باللغة في مستوياتها التعبيرية المختلفة؛ والافتصار على مستوى دون آخر يُعد خروجاً عن سنن الاستقامة الدعوية التي تضبط عملية الاجتهاد الفقهي وفق أساليب العرب، وطرقهم في التعبير؛ حيث: «إن

(١) يظن كتاب خلافة الإنسان بين الوحي والعقل «بحث في جدلية النص والعقل والواقع» لعمد امحمد

اننجر ص ٨٣ .

(٢) يقول القلفشدي: «إد لمعاني وإن كانت كاسمة في نفس المعر عنها، فإنما يقوى على إررها وإبانها من توفر حظه من الألفاظ، واقتداره على التصرف فيها» . صبح الأعسى في صناعة الإث ١٥٠ / ١

(٣) المفسر الكبير للفجر الرازي ١٣ / ١ .

العقل مدعو إلى النظر في نصوص الوحي لاستجلاء الأحكام التي تشتمل عليها، وهو في ذلك إنما يتحرى المراد الإلهي من خلال الرموز اللغوية»^(١).

وحاصل الكلام أن الباحث طه عبد الرحمن أضاف إضافة علمية فريدة في مجال البحث الأصولي؛ وهي إضافة توجب الفضيلة؛ وتنبيء بفتح معرفي أصيل، وابتكار علمي طريف غير مسبوق في علم المقاصد؛ ويكمن الجديد في مشروعه المعرفي في توسيع مفهوم علم أصول الفقه بإضافة الوجه الأخلاقي له، وربطه بعلم الأخلاق؛ وغلبة الأوصاف الأخلاقية على علم المقاصد في نظرياته الأصولية الثلاث: (المقصودات، القصود، المقاصد)^(٢)؛ غير أن رأيه في موقع المعرفة اللغوية في استنباط الأحكام الشرعية عند الشاطبي يحتاج إلى مراجعة علمية دقيقة؛ ذلك أن الباحث جارى الشاطبي في مسألة اشتراط العربية، وعدم اشتراطها في الاستنباط الشرعي.

ومن أبرز الآراء المعاصرة في مكانة علوم العربية في الاستنباط الشرعي ما نجده عند الباحث محمد يوسف حبيلص؛ إذ يرى أن الفقهاء تفاوتوا في الاهتمام المعرفي بمستويات التعبير اللغوي (المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي والمستوى الدلالي)؛ وكان المستوى الدلالي أكثر المستويات حضوراً في مقاربتهم الأصولية، ومعالجتهم الفقهية؛ ولعل نظرة الباحث إلى علوم اللغة في علاقتها باستخراج الأحكام الشرعية يختلف كثيراً عن سابقه؛ إذ ذهب الباحث إلى أن عناية الأصوليين بالقواعد اللغوية -أو عناية أكثرهم كانت أظهر من عنايتهم بالقسم الثاني أو القواعد الشرعية^(٣).

(١) خلافة الإنسان بين الوحي والعقل لعبد المجيد النجار ص ٨٢. وقمين بالإيماء أن الباحث عبد المجيد النجار يرى أن الأساس اللغوي من أسس الفهم العقلي، وأن استكشاف الأحكام الشرعية ينبع من نصوص الوحي لا خارجها؛ تحرياً لعابون اللسان العربي في التعبير. ينظر تفصيل ذلك في خلافة الإنسان بين الوحي والعقل ص ٨١-٨٣ ٩٩ فهذه الصفحات مجزئة مغنية عن الكفاية.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في: تجديد المذهب في تقويم التراث لطله عبد الرحمن ص ٩٨، ١٠٠، ١١٠.

(٣) البحث الدلالي عند الأصوليين لمحمد يوسف حبيلص ص ١١.

وربما كان أظهر ما يمثل رعاية الأصوليين لمبحث الدلالة، وعنايتهم به ما نحده من حجم الدراسات المنجزة في هذا الباب قديماً وحديثاً؛ لسبب قريب وهو اليقين الحازم عند العلماء بأن فهم الكتاب والسنة فهماً سديداً لا يتأتى إلا بالفهم العميق الذي يراعي مقتضيات الاستعمال العربي، ويسير وفق منطق طبيعة اللغة، وصحة الكلام العربي، واستقامته؛ ومن ثم فإن: «فهم الأحكام لا يكون فهماً صحيحاً، إذا لم يكن الأصولي مراعياً لمقتضيات الأساليب في اللغة العربية، الأمر الذي جعل علماء أصول الفقه يعنون باستقراء الأساليب العربية ومفرداتها عناية فائقة؛ وتمكنوا من خلال هذا الاستقراء، ومما قرره علماء هذه اللغة من وضع مجموعة من الضوابط اللغوية الدقيقة، يتوصل مراعاتها إلى فهم الأحكام من النصوص الشرعية فهماً صحيحاً»^(١).

وظاهر من كلام الباحث أن التوصل بالمنهج العلمي الذي يرصد أساليب العرب، ويتتبع مفرداتها مكن من وضع ضوابط لغوية صارمة في الاستنباط الشرعي؛ وهي بمثابة المعالم المنهجية للمبحث الأصولي؛ ومن هذا المنطلق عدت هذه القواعد، والقوانين اللغوية مقاساً لصحة استخراج الأحكام الشرعية، وضابطاً لكل انفلات فقهي؛ ولا يعزب عنا أن صيغ الاستقراء الذي قام به الأصوليون في جمع القواعد المعوية المشوثة في كتب اللغويين، والبلاغيين يُعد نقلة ناضجة في مسار المقاربة الأصولية؛ ذلك أن هذا الجمع العلمي الرصين حدّد صوى، وملامح البحث الأصولي تحديداً دقيقاً منضبطاً على أصول العربية، وأساليب العرب في التعبير عن المعنى الشرعي تعبيراً قد يستفاد المعنى فيه من سياق الكلام، وقرائن الأحوال.

ولا غرو من أن قدرة الفقيه على امتلاك ناصية فقه اللغة، والتفنن في التعبير يُعد علامة فارقة في التراث العربي والإسلامي؛ لأن الوقوف عند حدود السية السطحية للنص يعبر عن عجز الأصولي عن مواجعة النص الشرعي في مستوياته الأسلوبية المختلفة؛ وأغلب الظن أن

(١) البحث اسألاني عند لأصوليين محمد يوسف جيلص ص ١٠.

حرص علماء الشريعة الإسلامية على التزود من مناهل العربية، والتبحر فيها يجد سنداً قوياً لفهم حقيقة هذا الحرص المعرفي؛ ومن تجليات هذه العناية العلمية: «أن الإمام الشافعي مؤسس المذهب الشهير (أقام يطلب علم العربية عشرين سنة فقليل له في ذلك؟ فقال: ما أردت بهذا إلا الاستعانة على الفقه»^(١)؛ ولا شك أن هذه الشهادة العلمية الحية الناصقة تكفي للتدليل على جوهر البحث الأكاديمي الحاد الذي يتجاوز حدود الحاضر المؤلف إلى يفاع الاستنصار العلمي الرشيد؛ فشدة فاقة الشافعي - رحمه الله - إلى معرفة العربية هو الباعث على هذه الرحلة العلمية المضيئة؛ التي أثمرت (الرسالة)، ورسمت معالم أصول الفقه، وشدت معاقله.

ومن الآراء المعاصرة التي قاربت مسألة المعرفة اللغوية عند الأصوليين رأي السيد أحمد عبد الغفار، وهو من أكثر الباحثين اهتماماً بالبيئة الأصولية لعلاقتها بمعضلة التأويل؛ إذ يرى أن قضية اللغة في البيئة الأصولية من السمات البارزة للمفكر الإسلامي؛ بل هي مكنن العقريّة فيه^(٢)، ومع إقراره بمرتبة علوم العربية في استكشاف الأحكام الشرعية؛ يذهب إلى أن العناية بدراسة الأصوليين لأسرار اللغة لم ترق إلى درجة التوهم المعرفي المطلوب؛

(١) مقدمة محقق عمر المقالة في شرح عرب الرسالة للمغراوي ص ٦٠. ومن العرب الواقع أن العراني له رأي مخالف تمام لهذا التوسل المعرفي. وفي هذا السياق يقول: «أم العلم فمقسم إلى العملي والنظري [...] ونحن نغني من تعلم تلخيص النفس كمالها لتسعد بكمالها مبتهجة بما لها من البهاء والجمال أند اندهر، فخرج عن هذا البيان العلم باللغات وموجبات الأنماط كالعلم باللغة والإعراب والنحو والشعر والترسل وشرح الألفاظ وتمصيلها، فإن أفقر إلى شيء منها فبطلب لا بنفسه بل ليكون ذريعة لعلوم المقصود». ميزان العمل ص ٣٦-٣٧. وعني عن المباح نظرة الصوفية لرؤية الغزالي موقع المعرفة للعربية، ولا نعتقد أن روعة الجمال المعوي تقل أهمية عن الجمال الروحاني؛ فعلم العربية موجهة لهذه الفصلة

(٢) ينظر 'التصور اللغوي عند الأصوليين للسيد أحمد عبد الغفار ص ١ من مقدمة الكتاب. والمتأمل في كتابات الباحث يلمح إلى أنه يركز تركيزاً كبيراً على مكانة العربية في استجلاء ما عمض ولطف من تأويل النصوص، والحقيقة أن دراسته لعلاقة اللغة بالبحث الأصولي جاءت استجابة لمشروعه العلمي في معضلة التأويل، ولا ريب أن البيئة الأصولية ممثلة في الإمام الشاطبي - رحمه الله - أسهمت إسهاماً معرفياً صلياً في وضع صوابط للتأويل المعوي والشرعي. ينظر تفصيل ذلك في رسالتنا للدكتوراه «إشكاليات التأويل بين انبثاق العربي الإسلامي والنظريات الحديثة» مخطوط بقسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الجزائر ٢٠١١م.

وهو بهذا الإقرار لا يخرج عن رأي سابقه في ضرورة توسيع مجال النظر في هذا الحقل المعرفي الأصيل الذي يُعد أحد ملامح التفكير العقلاني في التراث، ومحمّل رأيه أن دراسة اللغة مُعينة على ما تسمو إليه همم الأصوليين من التفكير الفقهي المنظم، والتأمل المنهجي السليم^(١).

ولعل تقييد الاستنباط الشرعي بمراعاة أساليب العرب في التعبير ينبع من طبيعة أحكام الشرع الإسلامي؛ وهو اعتبار معرفي ملازم لكل اجتهاد فقهي؛ ذلك أن ارتباط علماء الأصول بالاستعمال العربي يعني من وجوه كثيرة خصوصية الانتماء إلى مجال التداول العربي، والإسلامي؛ والاجتهاد الفقهي ينبغي أن ينسجم مع هذه الخصوصية؛ وبعبارة أكثر إضاءة فإن المحدد اللغوي هو المرشد إلى فضاء الاستنباط، ورفع الخصوصية الإسلامية عن البحث الأصولي يعني البحث خارج النسان العربي؛ وبالتالي تضعيق المقاصد الربانية في لجة التأويلات المستكرهة التي تنبوع عن روح النص، وتجاوفي منطق العربية؛ ولعل من مظاهر هذا الجفاء عدم تحديد الحكم الشرعي تحديداً صحيحاً، لعياب الاعتبار اللغوي، وهو ركن جوهري في كل مقارنة أو معالجة أصولية؛ حيث إن: « مفهوم اللفظ يتوقف عليه إقامة الحد »^(٢).

ولا مرية في أن تنوع النص القرآني، وخصوصية مادة الوحي تقتضي دراسة أصولية مستوحاة من رحم النص لا خارجه؛ ذلك أن العلوم العربية، والإسلامية مهمتها استثمار النصوص لتحقيق أهداف معرفية تختلف باختلاف الحقل المعرفي المقصود بالبحث؛ وتحصيل الفقيه المزيد من عدم العربية قد يكفي مؤونة للدراسة الأصولية.

(١) ينظر البحث الدلالي عند الأصوليين للسيد أحمد عبد الغفار ص ٣٩.

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة للسيد أحمد عبد الغفار ص ٤٣. وحقق بالإشارة أن البحث خصص إلى النتيجة المذكورة أعلاه بعد أن عرض لمعاناة الفقهاء في تتبع كلمة (خمر) واختلاف للعرب في دلالاتها؛ مما أدى إلى اختلاف الحكم الشرعي بين الفقهاء. لمريد من الاستصاءة في رأي السيد أحمد عبد الغفار بنظر بسط المسألة في: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة؛ فقد أقر فصيلاً كاملاً بعنوان « التأويل في البيئة التشريعية » ص ٤٧-٣٩.

ونحاول فيما يلي تفصيل ما أجملناه؛ وبيان ذلك أن النص القرآني قد بلغ درجة راقية من الكفاية اللغوية؛ وهي مرتبة توجب التبحر لكل محتهد في علومه؛ ذلك أن النص الشرعي لا يقف في مواطن كثيرة عند حدود الإبلاغ والإخبار؛ وإنما يتجاوز أسوار الخطاب المباشر إلى مستوى الخطاب العميق الذي يحتاج في فث مغاليقه إلى خبرة لغوية مترامية الأطراف؛ وقد تكون الخسرة بمعرفة اللغات، وموحيات الألفاظ كالعلم باللغة والنحو والإعراب والشعر وغيرها؛ مما يعين الفقيه على استكشاف الأحكام الشرعية وفق خطة منهجية محكمة؛ والقول بأن البحث الأصولي ينتهي عند مستوى الدلالة، ومن ثم لا يُحتاج إلى العلوم اأخارفة عن نفاق الدلالة كالعروض والقافية مثلاً، هو قول يفتقر إلى السند الوثيق؛ ذلك أن الظاهرة اللغوية ظاهرة متكاملة ومتداخلة؛ إذ الحملة العربية قابلة للوصف لسانياً على أربعة مستويات (المستوى الصوتي - والمستوى الصرفي - والمستوى النحوي - والمستوى الدلالي)؛ ومن ثم يلقي أن الدلالة مستوى من مستويات التعبير القرآني؛ وجني من هذا التقسيم اللساني المعاصر أن علوم العربية جوهريّة في تشكيل الخطاب القرآني، وتوجيه آلياته حيث: «كان لا بد لاستنباط الأحكام الشرعية من القرآن من المعرفة المنظمة «المقننة» بأساليبه في التعبير»^(١).

فالمعرفة اللغوية منهجية، ومنظمة ومقننة؛ ولعل المنهجية اللغوية هي التي شيدت النواة الأولى لكل تفكير منهجي في التراث؛ ومن هنا فإن الاكتفاء ببعض علوم اللغة في الاستنباط الشرعي لا يغطي مساحة واسعة من الدراسة الأصولية، ولا يسد باب الحاجة، والفاقة في استكناه حقيقة المراد الإلهي من النصوص التشريعية؛ ولا مانع من أن لا يبلغ الفقيه أو المحتهد درجة تحليل وسيبويه؛ نظراً لضعف المنكة اللغوية، وانحسار محال البحث الفقهي الرصين في فترات تاريخية لا حفة؛ وقد علّق ابن فارس تعليقاً راقياً بجسد إلحاح اللغويين على التبحر في المعرفة اللغوية إذ يقول: «وقد كان الناس قديماً يجتنبون

(١) التراث والحداثة (دراسات .. ومناقشات) لعمد عابد الجبري ص ١٥١

الحسن فيما يكتبونه أو يقرؤنه احتسابهم بعض الذنوب . فأما الآن فقد تجاوزوا حتى إن المحدث يُحدث فيلحن . والفقيه يُؤلف فيلحن . فإذا بُيها قالاً : ما ندري ما الإعراب وإني نحن محدثون وفقهاء . فهما يُسرّان بما يُساء به للبيب»^(١) .

فكيف ينبغي مُحدث ضعيف البصر بالعربية درجة الحديث، والفقيه درجة الفقه؛ وهما بجهلان قواعد اللسان العربي، وأساليب في الببان؟ . فهل يُعقل أن يُفصل بين علمي الحديث، والفقه، وبين الآليات الإجرائية، والمنهجية النّي تضبطهما؟ . إنه فصل يختزل الكثير من مقتضيات المنهجية العلمية في الاستبطان الشرعي .

فمن العسير أن يظهر المرء برأي معاصر يطمئن إليه في مسألة حدود أهمية اللغة في الاجتهاد الفقهي؛ لاختلاف أكثر باحثين في حدود الاستعانة اللغوية وحممها؛ مع إقرارهم جميعاً بأهمية علوم العربية في الاستبطان الشرعي؛ ونقيض نعرض لرأي الباحث محمد فتحي الدريني الذي يرى أن تأويل النصوص الشرعية لا يعتمد على منطق الدعة وحده؛ بل إن مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية هو المعول عليه باعتبارها غايات قبل أن تكون نصوصاً؛ مستنداً في ذلك إلى طبيعة المهج العلمي النّي تستوجب مراعاة مادة الدراسة وحوهرها^(٢) .

(١) لصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ص ٣٥ . ويذكر صاحبي على رمانه قصة واقعية تعبر تعبيراً صادقاً عن افتقار كل فقيه إلى علوم اللغة لمختلفة من حلال محذورة لطيفة بين بعض من ينتسبون إلى الفقه الشافعي؛ إذ يقول: «وبعد كُنتُ بعض من يذهب بنفسه ويراه من فقه الشافعي بدرجة العلب في القياس، فقلت له: ما حقيقة القياس ومعناه، ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس عليّ هذا وإني عليّ إقامة الدليل على صحته . فقل الآن في رجل يروم إقامة دليل على صحة شيء لا يعرف معناه، ولا يدري ما هو» . لصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسن العرب في كلامها ص ٣٥ . فمن رام طلب الصرع في غياب الأصل حاد عن الحقيقة الشرعية .

(٢) ينظر المساهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي لمحمد فتحي الدريني ص ٤٨ . وقريب من هذا الرأي ما أسار إليه بعض الباحثين من أن التخصص المعرفي يوجب التركيز على قضايا العلم الأساسية التي يجب أن تكون قبلة الباحثين دراسة بها وإحاطة بها . ينظر مقال: نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه محمد الدسوقي ص ١٣١ ١٣٢

ومن هنا يتضح أن افتقار الفقهاء لعلوم اللغة بَيِّن جليّ، ومجرد الاكتفاء بانقادر اليسير منها يفضي إلى طمس معالم التفكير المنهجي الرشيد .

وجماع الأمر أن استنباط الأحكام الشرعية وفق روح اللغة، ومنطقها هو المنهج الصحيح الذي وضعه الإمام الشافعي - رحمه الله - وتبعه في ذلك كثيرون؛ وإن اختلفت آراؤهم في حجم المعرفة اللغوية اللازمة والكافية في الاجتهاد، كما أن بعض المعاصرين لم يحدوا كثيراً عن جوهر هذا الاختلاف؛ والمختار عندنا هو الاستعانة اللامحدودة بعلوم العربية في استنباط الأحكام مع التركيز على العلوم القريبة من مجال المقاصد، وعدم الاكتفاء بمعرفه مقتضيات الألفاظ الواردة في نصوص الشرع الإسلامي .

ثالثاً: رأي الإمام الشاطبي في مكانة علوم العربية من الاستنباط الشرعي:

يمثل الإمام أبو إسحاق الشاطبي - رحمه الله - نقلة ناضجة في البحث الأصولي؛ فهو الذي سيّد معالم منهجية الأصولية في التراث العربي والإسلامي؛ وإليه يعود قصب السبق، وسعة الدرع ورسوخ القدم في تأصيل مسائل أصول الفقه؛ سالكاً في ذلك منهجية نظيرية .

وإن ساط آمالنا، ومعقد رجائنا أن نرفع الأستار عن حقيقة موقف الشاطبي من موقع المعرفة اللغوية في الاجتهاد من النصوص؛ مسترشدين في ذلك بنصوص «الموافقات» من غير تعريض، ولا إفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط؛ وإنما نقف وقفة المستنطق الذي يسعى إلى إبراز خبيات معاني النصوص؛ ولا شك أن المعايينة للغاية بالمزية أولى، وبها يتقرر المطلوب في استجلاء معالم التفكير المنهجي عند الشاطبي؛ والواقع أنه من الصعوبة بمكان مناقشة كل هذه المادة الأصولية المشربة بلغة المنطق؛ فمن العسير الوقوف عند كل الأدلة التي استند إليها الشاطبي في اشتراط العربية، وعدم اشتراطها في الاجتهاد؛ ويمكن أن نوجز أهم الصعوبات التي تعترض أي باحث في «الموافقات» في النقاط الآتية:

١- صعوبة تتبع النصوص التي تعكس رأي الشاطبي في المسألة؛ لتعثرها في أبواب متفرقة من الكتاب، ومع ذلك أمكن حصرها كاملة، ويمكن الاستعانة بالإشارة إلى بعضها، وهي مغنية مجزئة عن الكفاية.

٢ غلبة أسلوب المنطق، واجدل على «الموافقات»؛ مما يصعب من مهمة الاستنطاق.

٣ تردد الشاطبي - رحمه الله - في مواضع كثيرة في الفصل، والخسم في موقع علوم العربية من الاستنطاق؛ وهو تردد يعكس طبيعة الاضطراب المنهجي الذي يسه مصنفات بعض الفقهاء.

٤- تداخل معارف كثيرة، ومتنوعة، وتشعب العلوم، وتعدد المنابع الثقافية لكتاب، مما يستوجب إعادة ترتيبه، وتنقيحه، وتهذيبه وفق منهجية محكمة تدل عقبات التأمل اجاد.

ولا نجد غضاضة في أن نقول: إن هذه العراقيل المذكورة آنفاً كانت سبباً مباشراً في قراءات تراثية متضاربة، أحياناً، ومتناقضة في أحيان أخرى؛ ذلك أن سيطرة أسلوب «الموافقات»، وما تحي به من سقط في عبارات عديدة دفع بكثير من المهتمين باتران الأصولي إلى إنجاز دراسات يحكمها الهوى.

ورغبة منا في تقديم دراسة منصفة للموافقات، من خلال قراءة هادئة بعيدة عن المألعة في الوصف، أو الإغراق في الحسد؛ قد نفع عبي حقيقة مضامين الكتاب، وعلى كنه آلياته.

ويلاحظ المستقرئ للموافقات أن الشاطبي - رحمه الله - يرى في مسألة مكانة العربية في الاستنباط رأيين مختلفين، ولكل أدله وبراهينه؛ حيث: «إن الاجتهاد إن تعلق بالاستنباط من النصوص فلا بد من اشتراط العلم بالعربية، وإن تعلق بالمعاني من المصاح والمفاسد مجردة عن اقتضاء النصوص لها أو مسلمة من صاحب الاجتهاد في النصوص فلا

يلزم في ذلك العلم بالعربية؛ وإنما يلزم النعم بمقاصد الشرع من الشريعة جملة وتفصيلاً خاصة^(١).

ومقتضى كلام الشاطبي أن مناط الاجتهاد الشرعي في الاستنباط يرتكز على آيتين متباينتين:

اشتراط العربية في التعامل مع النصوص الشرعية؛ ذلك أن النص هو متن الاستنباط، ورحاه، ومحل الاجتهاد؛ وعدم اشتراط العربية لغياب النص؛ وفي هذه الحار يُكنفى بمقاصد الشريعة الإسلامية؛ وبعبارة أكثر بياناً؛ فإن الاستنباط الذي له تعلق بالوضع اللغوي محوج بعلوم العربية، والاستنباط الذي له تعلق بالمعقولات كالمفاسد والمصالح فلا تعلق له بالوضع اللغوي.

ولاعتبارات منهجية سعرض لهذين الرأيين في بعض التفصيل؛ مسترشدين بنصوص «الموافقات» وفق الترتيب الآتي:

١- اشتراط علوم العربية في الاستنباط الشرعي عند الشاطبي:

إن أولى الإشارات التي لا نستطيع تجاهلها هي أن الشاطبي لم يخرج عن تصور أسلافه من القدماء في مسألة موقع علوم العربية من الاستنباط الشرعي؛ فقد «كدّ في مواضع منفردة من «الموافقات» على ضرورة التوسل باللغة في استكشاف الأحكام الشرعية من الكتاب وسنة؛ وللافت للنظر أن خلاصة رأيه في الموضوع لا يتوصل إليها إلا بعد علاج، ومداورة طويلين؛ ذلك أن أسلوب الانتقال المفاحي الذي غلب على موضوعات الكتاب يجعل من العسير إلهاء إلى خلاصة نقيه تكفي مؤونة لضبط تصور الشاطبي مكانة عربية في لاحتها بفتحي؛ ومع ذلك فقد أقر الشاطبي بضرورة التقيد باللسان العربي من منطلق عربيّة القرآن وسنة؛ إذ يقول: «إن هذه الشريعة المباركة عربية، لا مدحل فيها بالأسس بحمية . . .» وإنما سحت مقصود هذا أن القرب بل سمان العرب على الجملة.

(١) سورة ٤: ١١٧

فطلبُ فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة [...] فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة»^(١).

لقد حدّد الشاطبي رحمه الله - في هذا النص وجهة فهم الخطاب القرآني، وإدراك معانيه من مسلمة عربيّة الشريعة الشريفة؛ ذلك أن نزول القرآن بلسان عربي هو الذي يعطي مشروعية هذه الوجهة المعرفية من جهة، ويلزم الملتزم بمعرفة أساليب العرب من جهة ثانية، وبعبارة أكثر أمناً؛ فإنّ عربيّة القرآن موجبة لكل فهم أو إدراك؛ ويقضي ذلك التقيد بالحقيقة الإسلامية، وعدم اخروح عن محال التداول العربي الإسلامي إلى فضاء لساني مغاير للسان العربي؛ والملاحظ أن الشاطبي في معرض حديثه عن ورود بعض الألفاظ الأعممية في القرآن الكريم، وهي مسألة لها نسب، وسبب يعلم فقه اللغة (philology)، لا يرى مانعاً في اشتراك كل اللغات في فهم المعاني المجردة، وهي رؤية تزعزع استقرار إجماع العلماء على عربيّة القرآن، وفي هذا السياق يرى أنه: «لا يمكن من ليس بعربي أن يفهم لسان العرب، كما لا يمكن التفاهم بين العربي والبربري أو الرومي أو العبراني حتى يعرف كل واحد مقتضى لسان صاحبه، وأما المعاني مجردة فالعقلاء مشتركون في فهمها، فلا يختص بذلك لسان دون غيره فإذا من فهم مقاصد الشرع من وضع الأحكام، وبلغ فيها رتبة العلم بها، ولو كان فهمه لها من طريق الترجمة باللسان الأعجمي، فلا فرق بينه وبين من فهمها من طريق اللسان العربي»^(٢).

(١) الموافقات ٢ / ٤٩ وما بعده. وفي هذا السياق يرى الشافعي أن الاستعانة بالعصر في استنباط الأحكام الشرعية فساد كبير وخرّج عن مقصود الشارع؛ لأنّ الفهم الصحيح نابع من الوضع الدعوي الذي هو مسند الاستدلال. ينظر موافقات في أصول الشريعة لأبي محمد شاطبي ٣٠ / ١.

(٢) موافقات ٤ / ١١٧-١١٨. ويستند الشافعي في اعتبار المقاصد مما لا نعلق له بالدقة لدرجة إدراكها عبر لسان عربي إلى قسمة ثنائية «لغة عربية - من حيث هي ألفاظ دالة على معاني - بضران: أحدهما من حيث كونه أصلاً وعبارات مضافة، دالة على معاني مضافة، وهي الدلالة الأصلية والثاني من حيث كونهها تعديلات مضافة. دالة على معاني حادثة، وهي الدلالة لسانية» الموافقات ٢ / ٥١.

إذن؛ فيم تكمن المفاضلة بين اللغات؟ أليست التسوية بين لغة القرآن، وغيرها من اللغات العالمية في فهم المقاصد تسوية تنسف إقرار الشاطبي عربيّة القرآن؟ كيف صيغت- إذن - مقاصد الشريعة الإسلامية؟.

ولا جرم أن اللغة هي وسيلة التحاطب بين البشر؛ غير أن لكل لغة أساليب تعبيرية خاصة، وهذه الخصوصية هي الفاصل بين الأقوام، والمجتمعات؛ نتيجة لتباين الأغراض المعبر عنها، كما أن الملامح الأسلوبية بلغة تؤثر تأثيراً بيّناً في فهم النص، وقد عبّر أحمد بن فارس عن خصوصية البيان العربي بقوله: « فلما خصّ جلّ ثناؤه اللسان العربيّ بالبيان علّم أن سائر اللغات قاصرة عنه وواقعة دونه »^(١).

وانطلاقاً من رأي ابن فارس؛ وهو من أكثر اللغويين اهتماماً بأساليب العربية، وسننّها في التعبير يمكن أن نخلص إلى نتيجة جوهرية مفادها: أن اللسان الأعجمي لا يساعد بحال على فهم مقاصد الشريعة الإسلامية من وضع الأحكام؛ وقد استبعد كثير من العلماء المشتغلين باللغة إمكانية إدراك مقاصد الشرع في غياب اللغة العربية؛ لانتفاء صفة البيان، والوضوح عند غير العربي، وفي هذا السياق يقول ابن فارس: « فإنّ قالَ قائلٌ : فقد يقع البيان بغير اللسان العربي ، لأن كلّ من أفهم كلامه على شرط لغته فقد بيّن . فقل له : إنّ كنتَ تريد أنّ المتكلم بغير العربية قد يُعربُ عن نفسه حتى يفهم السامع مراده فهذا أخسّ مراتب البيان »^(٢).

فالإبانة عما يحتلج في الصدر لا تتأتى إلا في رحاب لغة البيان، والوضوح والإفصاح؛ والملاحظ أن محرد التعبير عن المراد بغير اللسان العربي يُعد من أخطئ الأساليب البيانية

(١) الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسايلها وسن العرب في كلامها لأحمد بن فارس ص ١٩ . وعني عن لبيان أن التسليم المبدئي بإمكانية فهم المقاصد بغير اللسان العربي يتجاهل بعض الفوارق الجوهرية، والخصوصيات الفكرية والثقافية للعرب، ويقلل من ثراء العربية، وقد عبّر ابن فارس عن هذا بصريح العبارة؛ يقول: « وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب؟ هذا ما لا يخفى به على ذي فهم » . الصاحبى في فقه اللغة ص ١٩ . كما يرى أن الاعتصام باللغة والتشبث بأساليبها بعضهم العلماء من الانحراف عن سر الاستواء التي وضعها علماء العربية . ينظر الصاحبى ص ٣١ .

(٢) الصاحبى ص ١٩ .

لخروجه عن سنن العرب في كلامها، وافتقاره لوضوح الدلالة على المعنى المقصود؛ فكيف يُستطاع التعبير عن مقاصد الشريعة بالفاظ غير بيّنة؟ وكيف تُدرك مرامي، وغايات الشرع بوسائل غير ظاهرة المراد؟ أليست الألفاظ وسائل إلى تحقيق المعنى المراد؟.

ولا ريب أن تحصيل المعاني المتبادرة إلى الفهم لا يتم إلا وفق لفاظ فصيحة ظاهرة؛ والمعنى المراد هو المقصود الذي يريده الشارع، ومن هنا نلغي أن تمة علاقة وطيدة بين الألفاظ العربية، ومعانيها، ومراميتها، وكل محاولة للفصل بينهما ستبوء بالإخفاق، وتخيد عن أعراف العرب، وتقاليدهم في التعبير .

ومع إقرار الشاطبي بوحوب فهم ما تعلق بالمعقولات كالمفاسد، والمصالح بغير لغة العرب؛ لا شراك الشر في فهمها، نجد في مواضع كثيرة يلح على ضرورة الاقتداء بلسان العرب في فهم الشريعة؛ بل إنه يشترط الوقوف عند حدود الأعراف اللغوية المتواضع عليها؛ إذ: «أنه لا بد في فهم التشريعة من اتباع معهود الأميين - وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم - فإن كان للعرب في لسانهم عرفٌ مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم التشريعة. وإن لم يكن ثم عرفٌ فلا يصح أن يجري في فهمها عنى ما لا تعرفه»^(١)

وظاهر كلام الشاطبي أن حدود المعرفة اللغوية عند العرب هي سوار مدعة من كل اجتهد فقهي لا يراعي حرمة الحدود، وقداسة النقود؛ بل إن الأعراف السانية مما يحتاج به في إدراك مقاصد الشريعة الإسلامية؛ ذلك أنه: «لا يستقيم للمتكلم في كتاب الله أو سنة رسول الله أن يتكلف فيهما فوق ما يسعه لسان العرب . ولكن شأنه الاعتناء بما شأنه أن تعني العرب به، والوقوف عند ما حدثه»^(٢).

(١) الموافقات ٢ / ٦٢ .

(٢) الموافقات ٢ / ٦٤ . ويعني ذلك عدم تجاوز الحد في فهم، ونصوص إلى لتحل المحسوس في تصريح العبارات بصرياً لا بنسجم مع أساليب العرب «كأنه في الإعراب والبدلعة فيه فإن حكمه في لاستكره حكم النقع في العريب» صح الأعشى لقلقشدي ١ / ١٧١ .

فالتوقف عند إجماع العرب، وعدم تجاوز حدودها في التعبير، والإبانة عن المقصود هو السبيل النقيض في سنن الاستواء اللغوي؛ لأن التكلف لغرض المحاورة يعد خرقاً للإجماع العقلي والشرعي؛ ومن تحليلات هذا العدول عما تواضع عليه علماء العربية، واستقر في نفوسهم، أن يحنق الفقيه في الاستنباط إلى غير معهود العرب في الصياغة التعبيرية؛ لأن الأعراف اللغوية بمثابة المعادم الكبرى التي تحدد سمت الاجتهاد اللغوي الذي ينبغي أن يسجّم مع الثابت المتفق عليه من الأساليب العربية؛ وقد أصل الشاطبي لمفهوم الفائدة العملية التي تضاف إلى الشريعة من خلال علم من العلوم؛ إذ ذم بعض العلوم كالفلسفة وعدم الهيئة وعلم الهندسة وغيرها؛ لانتفاء فائدة عمل؛ ولأنها لا توافق أساليب العرب، ومقتضيات أفعالهم؛ لخلص إلى القاعدة الآتية: «إن كان ثم ما يتوقف عليه المطلوب كالألفاظ، اللغة، وعدم النحو، والتفسير، وأشبه ذلك فلا إشكال أن ما يتوقف عليه المطلوب مطلوب، إما شرعاً، وإما عقلاً»^(١).

ويُفهم من كلام الإمام الشاطبي أن بعض العلوم، والمعارف الإسلامية كالحساب والتنجيم وعدم الهيئة وعلم الفلك، وغيرها مما لا فائدة من طلبه ولا طائل من بلوغه؛ ولعل انتفاء الفائدة العملية المرجوة من التوسل ببعض هذه العلوم، وعدم اهتمام السلف الصالح بها هو مكسر انعدام الثمرة؛ غير أن هذه العلوم وإن لم تقصد لذاتها، إلا أن المتبحر فيها سيزداد إيماناً، ويقسماً مجرد الاهتداء إلى مكامن الإعجاز القرآني في بعض الآيات القرآنية التي تتعلق ببعض الظواهر الكونية؛ وخير شاهد على ذلك الإعجاز العلمي للقرآن الكريم

(١) الموافقات ١ / ٣٨ . ويتأمل في ربط الشاطبي رحمه الله - مع الاشتغال ببعض العلوم كالفلسفة - مثلاً . بانتهاء الثمرة العلمية من جراء هذا الاهتمام المعرفي يحد أن كثيراً من العلوم الإسلامية لا تحلو في الحقيقة من فائدة عملية، وأقرب نموذج يحسد هذه الثمرة ما عده في الفلسفة من تأسيس مفهوم النظر في الكون واختلافات ما يعرضي بالتأمل إلى الحق بوحداية الله، وآيات النظر والتدبر وأعمال الفكر كثيرة في القرآن الكريم؛ بل إن الإسلام هو الدرس الموحي الذي شرع لاستخدام العقل ما لم يضطرم بالقل. والراغب في لاسراده في مسألة تصور الشاطبي لحلو بعض العلوم من الفائدة القلبية العمدة الاستعانة بالموافقات ١ / ٣٢ - ٣٨ . ففي هذه الصفحات نصيبات شافية وافية .

الذي لا تنقضي عجائبه، وإن لم يَرَمِ القرآن إلى تحقيق هذه المقاصد؛ لأنه كتاب هداية، وسعادة في الدنيا والآخرة .

وهنا يجمل أن نحدد مفهوم الفائدة العملية من الاشتغال بعلم من العلوم؛ ذلك أن انتفاء الثمرة التكليفية من الاشتغال هو المحدد لفائدة المعرفة المرجوة من الخوض في مسائل العلوم؛ ومن ثم يرى الشاطبي أن تجاوز المطلوب في فهم المراد من الخطاب الشرعي يُعد تكلفاً، وزيادة لا حاجة للعالم بها؛ وذلك احترازاً من الخروج عن سنن العرب في كلامها؛ وبالتالي غياب الفائدة العملية من مقارنة الموضوع، ومن هنا: «فالألم الاعتناء بفهم معنى الخطاب؛ لأنه المقصود والمراد، وعليه ينبنى الخطاب ابتداءً. وكثيراً ما يغفل هذا النظر بالنسبة للكتاب والسنة، فنلتبس غرائبه ومعانيه على غير الوجه الذي ينبغي، فتستبهم على الملتبس، وتستعجم على من لم يفهم مقاصد العرب، فيكون عمله في غير مَعْمَل، ومثبه على غير طريق»^(١).

فالافتداء بسنن العرب، والاسترشاد باللسان العربي هو المرشد إلى صواب الخطاب وإدراك مراميهِ؛ ذلك أن الاستعانة بمقاصد العربية في الفهم يُقَرِّبُ الدَّخْلَ ويسهل الملتبس؛ ومن هذا الطريق ثبت وجوب الاستضاءة بعلوم العربية في إدراك وجوه الخطاب القرآني؛ وقد حدّد الإمام الشاطبي - رحمه الله - مراتب الاستنباط من القرآن الكريم، والسنة وتفسير السلف الصالح - رضي الله عنهم - ثم تفسير العرب، وفي هذا الصدد يقول: «لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو سنة؛ لأنه إذا كان كلياً وفيه أمور كلية كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها فلا محيص عن النظر في بيانه؛ وبعد ذلك ينظر في تفسير السلف الصالح له إن أعوزته السنة، فإنهم

(١) موافقات ٦٧/٢ . وقمين بالإجماع في هذا السياق أن الشاطبي يشترط العلم بالعربية حتى في متنبه من القرآن الكريم الذي ينبغي أن يفهم من أسرار العرب في كلامها؛ ولعل الاستنباط بكلام العرب في تخرج ما استغلق من الآيات المتشابهات هو العصم من الانزلاق في بعض التأويلات المستكرهة . ينظر نعمين بسببي على الآية ٧/ من سورة آل عمران . موافقات ٧٣/٣ - ٧٤

أعرف به من غيرهم؛ وإلا فمطلق الفهم العربي لمن حصله يكفي فيما أعوزه من ذلك»^(١).

ومقتضى كلام الشاطبي أن الاختصار على القرآن في الاستنباط لا يفي بالغرض المقصود، وحاجة الفقيه إلى السنة تظهر في هذا الباب؛ ثم تفسير السلف لمعرفةهم بخفايا الخطاب القرآني؛ وكثرة اطلاعهم على معارفه وقوة استرشادهم بمقاصده، وآخر المراتب الاستنباط من كلام العرب، وسنهم في التعبير؛ ولو مضينا نتعقب هذا الترتيب لألفيناه لا يحيد عن المؤلف عند القدماء في مسألة مصادر التفسير؛ وقد استرعى نظري هنا ما أثاره الشاطبي من موقع المعرفة اللغوية في التفسير، مصدراً من مصادر الاستشهاد؛ ولعل هذا النص - والله أعلم - من النصوص النادرة التي حددت حجم الاستعانة بعلوم العربية من خلال (الفهم المطلق)، الذي يكفي مؤونة في تفسير ما غمض، ولطف من الخطاب القرآني، وهنا نتساءل: ما هي حدود هذا الفهم؟ وهل كل من حصل نصيباً من علوم اللغة به مشروعية النظر في القرآن؟ وهل كل الفهوم منضوية تحت الفهم المطلق؟.

واستناداً إلى حرص الشاطبي السابق على ضرورة الاستئناس باللسان العربي في الاستنباط، ومجارة أهل العربية في استخراج الأحكام الشرعية يمكننا أن نعيد الإطلاق ههنا بضرب من الفهم العربي السليم الذي لا يقدر عليه إلا أصحاب العقول الصافية، والأذهان النافذة في علوم اللغة؛ وهذا الضرب من الفهم هو الذي كشف عنه النقاب، وأزال عنه حجاب السترة محقق الموافقات الشيخ عبد الله دراز - رحمه - في معرض تعليقه على طبيعة الفهم المطلق؛ إذ يقول: «المراد الفهم الناشئ عن الدربة فيه [...] لا مجرد أي فهم عربي فرض»^(٢).

وفي معرض تقسيم العلوم المضافة إلى القرآن الكريم يعرض الشاطبي لعلوم العربية باعتبارها وسائل يتوسل بها في فهم المراد الإلهي مع إقرار جميع العماء بهذه الاستعانة؛

(١) الموافقات ٣/ ٢٧٦.

(٢) هامش (٢) من الموافقات تعليق عبد الله دراز ٣/ ٢٧٦.

حيث تندرج ضمن: «قسم: هو كالأداة لفهمه واستخراج ما فيه من الفوائد، والمعين على معرفة مراد الله تعالى منه؛ كعلوم اللغة العربية التي لا بد منها؛ [...] فإن علم العربية، أو علم الناسخ والمنسوخ، وعلم الأسباب، وعلم المكي والمدني، وعلم القراءات، وعلم أصول الفقه، معلوم عند جميع العلماء أنها مُعينة على فهم القرآن»^(١).

فعلوم العربية هي آلة من آلات تحصيل مسائل القرآن، وخادمة لها؛ واللافت للنظر أن الشاطبي في هذا النص لم يحدد حجم الخدمة المعرفية المطلوب من علوم اللسان العربي، واكتفى بعبارة (لا بد منه) وهي إشارة تعبر عن حقيقة العلم الخادم الذي يسعى إلى تقرير أحكام القرآن؛ وهناك قسم من العلوم يتعلق بالدلالة على المعنى الأصلي: «وهو الذي نبه عليه العلماء، وعرفوه مأخوذاً من نصوص الكتاب منطوقها ومفهومها، على حساب ما آداه اللسان العربي فيه. وذلك أنه محتوٍ من العلوم على ثلاثة أجناس هي المقصود الأول؛ أحدها: معرفة المتوجّه إليه، وهو الله المعبود سبحانه. والثاني: معرفة كيفية التوجّه إليه. والثالث: معرفة مآل العبد، ليخاف الله به ويرجوه»^(٢).

ولا شك أن هذه المراتب الثلاث من المقصود يستعان في فهمها، وإدراكها بمقتضيات ألفاظ اللغة العربية؛ فلا يمكن لمن حصل مرتبة المقلد في العربية أن يعرف القرآن على حقيقته، ويتغفل إلى دقائقه، ولا ريب أن هذا القسم من الدلالة على المعنى الأصلي في

(١) الموافقات ٣ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٢) «موافقات ٣ / ٢٨٤ . وقد مثل الشاطبي لهذا القسم من الدلالة بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٠]. ولبيان مرتبة المقصود الأول من العبادة يقول الشاطبي: «فانعبادة هي المطلوب الأول، غير أنه لا يمكن إلا بمعرفة المعبود، إذ المجهول لا يتوجه إليه ولا يقصد بعبادة ولا غيرها؛ [...] إلا أنه لا يتأتى دون معرفة كيفية التعبد فجاء بالخمس الثاني . ولما كانت النفوس من شأنها طلب النتائج والمآلات، وكان مآل الأعمال عائداً على العاملين . بحسب ما كان منهم من طاعة أو معصية [...] أتى بالجنس الثالث موضحاً بهذا الطرف، وأن الدنيا ليست بدار إقامة، وإنما الإقامة في الدار الآخرة» . الموافقات ٣ / ٢٨٤ . وغني عن البيان أن هذه الأجناس الثلاثة من مقصود العبادة محوطة إلى اللسان العربي في إدراكها، وببها .

مسيس الحاجة إلى الاستعمال اللغوي في مستويات تعبير الخطاب القرآني المختلفة؛ ذلك أن الوقوف عند حدود مرتبة دون أخرى في فهم المقصود لا يفي بالغرض المراد من الدلالة؛ كما أن المعنى الأصلي في النص القرآني لا يتوصل إلى مقصوده إلا بالتوصل بطرائق التعبير العربي السليم؛ ذلك أن الجريان على اللسان العربي في الاستنباط ركن مكين في تأويل الخطاب القرآني؛ ولعل مفهوم الجريان الذي أقره العلماء، وأجمعوا على ضرورته في الاحتجاج يجد مشروعية الإقرار من خلال انتشار الكثير من التفسيرات المستكرهة التي تنبؤ عن الاستعمال العربي، وتجايف روح العربية، ومنطقها؛ وقد عرض الشاطبي لبعض هذه التأويلات التي لا تنهص على ساق، وتخرج عن مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب بحيث لا تجري على المقاصد العربية؛ ليخلص إلى التقرير الآتي: «فإذا كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي فليس من علوم القرآن في شيء، لا مما يُستفاد منه، ولا مما يُستفاد به . . ومن ادعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل»^(١).

وفي معرض حديث الشاطبي - رحمه الله - عن الظاهر، والباطل في القرآن الكريم يشترط مجازاة الاستعمال العربي في استنباط النصوص القرآنية؛ واللافت للنظر أن أبا إسحاق يشدد على ضرورة التقييد باللسان العربي في مقارنة باطن النص القرآني؛ ذلك أن مجوزة المقرر في لغة العرب يفضي إلى النحس، والتقول على القرآن، وبالتالي العدول عن التأويل المقبول إلى فضاء التأويلات المستكرهة البعيدة عن صواب النص وجادته؛ فالتأويل الصحيح هو الذي يستند إلى مكونات النص اللغوية، والأسلوبية لبلوغ المقصود من باطن النص ومراده؛ ويشترط في إدراك معاني الباطن شرطين:

«أحدهما: أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب، ويجري على المقاصد العربية.

(١) الموافقات ٣/ ٢٩٣. لمزيد من الاستضاء في تفسير بعض العرق الضالة من الرافضة، والباطنية وغيرهما للنص القرآني وفق جهالات، وحرصات محافية لمقاصد العربية. ينظر الموافقات ٣/ ٢٩٣-٣٠١.

والثاني: أن يكون له شاهد نصاً أو ظاهراً في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض^(١).

ومن الواضح أن الخروج في التفسير عما تفهمه العرب في أساليبها في التعبير من شأنه أن يحرق المؤول إلى المخطور المستكره من التخريجات المنافية لروح العربية، ومقاصدها؛ بيان ذلك أن النص اللغوي في مستواه الظاهري لا يتعدى حدود الإخبار والإبلاغ؛ وفي مستواه الباطني يخترق المألوف الحاضر إلى إبهاءات النص وظلاله الدلالية؛ وفي كلا المستويين ينبغي أن يجري الفهم، والإدراك على ما يقضي به اللسان العربي، ولعل كثيراً من الأسباب المركزية في حمل القرآن على معانٍ لا تعرفها العرب عند كثير من الطوائف، والمذاهب في التراث العربي والإسلامي مرده إلى مجانبة سنن الاستواء اللغوي، والانحراف عن معهود كلام العرب الذي يعتد به في الاستنباط الشرعي؛ والمتأمل في تفسير السلف الصالح يلقي أنهم وقفوا عند حدود ما استقرَّ عليه علماء عربية، ولم يخترقوا سنن اللسان العربي؛ وأغلب الظن أن مراعاة هذه السنن اللغوية هو الذي يحدد صوًى، ومعام منهجية البحث في علوم القرآن على اختلاف مراتبه ومستوياته، وبهذا تُسد مسالك التحكم والتمحل في فهم النص القرآني، ويضيق فضاء الاستنطاق الممجوج الذي لا يعصده دليل لغوي أو شرعي. فما المنهج الأقرب الذي يساعد على تقصي حقائق القرآن؟ وما آلياته؟.

يرى الشاطبي أن أسلم منهج لاستنطاق الخطاب القرآني هو منهج الوسطية والاعتدال، وفق آلية المحدد اللغوي الذي هو معتمد مقدماء، ومدار تفسيرهم بحيث: «أخذ تفسير القرآن على التوسط والاعتدال. وعليه أكثر السلف المتقدمين، بل ذلك شأنهم، وبه كانوا أفاقه الناس فيه، وأعلم العلماء بمقاصده وبواطنه. وربما أخذ على أحد الصنفين الخارجين عن الاعتدال: إما على الإفراط، وإما على التفريط. وكلا طرفي قصد الأمور ذميم. الدين أخذوه على التفريط قصروا في فهم اللسان الذي جاء به، وهو العربية، فما قاموا في تفهم

(١) موافقات ٢٩٥/٣

معانيه ولا قعدوا، كما تقدم عن الباطنية وغيرها . ولا إسكال في أطراح التعويل على هؤلاء . والذين أخذوه على الإفراط أيضا قصرُوا في فهم معانيه من جهة أخرى»^(١) .

وقد يبدو من هذا النص أن الشاطبي يرسم ملامح التفكير المنهجي الرشيد في التعامل مع الخطاب القرآني تعاملًا يستند إلى الوسطية في الفهم، والاعتدال في الإدراك؛ ومعنى ذلك بعبارة أكثر بياناً وإشراقاً أن التقيد بضوابط الاستعمال العربي في التفسير يعصم من الوقوع في حجة التفسيرات الباطنية، والكلامية التي يحكمها الهوى، وتوجهها الإيديولوجية في انتهاك حرمت مقتضيات الألفاظ العربية؛ فمفهوم التفريط كما حدّده الشاطبي يكمن في عدم استيفاء شروط البحث المنهجي في علوم العربية، والتبحر في استكشاف ستر العرب في كلامها؛ ولعل الإحلال بمقتضيات البحث عن مقاصد العربية يفضي إلى استنطاق النص القرآني بمأى عن روحه، ومنطقه اللغوي؛ ومن ثم يُستباح النص، وتنتهك بيته اللغوية كما هو صنيع الباطنية والرافضة وغيرهما من الفرق التي قصّرت في مشروعية فهم الاستعمال العربي ومجاراته؛ فخرجت إلى تأويلات تنبو عن الذوق العربي السليم؛ لأنها بعيدة الدُخْد، غير منقادة لأصل عربي فصيح؛ كما أن الإفراط في الفهم منهج عقيم؛ لخافته الأعراف اللغوية، وتجاوزته لمواضعة العربية؛ ومن ثم فالإفراط والتفريط عبдан عن الحزم والاحتياط؛ بل السبيل الأنجع في إدراك خبايا الكتاب العزيز، واستكناه مراميّه هو منهج الاقتصاد في التفسير والتأويل، والسير على خطى القدماء في الفهم؛ لأنهم أكثر دراية بمعانيه من غيرهم، كما أنهم تحموا بأخلاق التأويل في مراعاة كلام العرب، والتفقه في أصوله؛ بعيداً عن حب الاستيلاء على النص، وتسخيره لعيايت ومقاصد مشبوهة .

(١) الموافقات ٣ / ٣٠٦ وللراغب في الاستزادة في مسألة التفريط والإفراط في التفسير الاسعدي بتعلق لشيوخ عبد الله درار - رحمه الله - هامس (٣) من الموافقات ٣ / ٣٠٨-٣٠٩ . ففي هاتين الصفحتين توضيحات شافية للموضوع .

ومن تجليات منهجية الشاطبي - رحمه الله - في تفسير القرآن الكريم مراعاة ما يقتضيه النظر العربي في التعبير لمن رام التأمل في مكونات البنية اللغوية للنص؛ ذلك أن الانفراد بجزء من أجزاء النص أثناء التفسير قد لا يفي بالغرض المقصود: «فلا يصح الاختصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض، إلا في موطن واحد، وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم. فإذا صح له الظاهر على العربية رجع إلى نفس الكلام، فعمما قريب يبدو له منه المعنى المراد، فعليه بالتعبد به»^(١).

فالفهم الوسيط للنص في مستوياته التعبيرية المختلفة مرده إلى علوم العربية؛ وذلك لحجيء أجزاء الكلام متأخية آخذاً بعضها بعق بعض، في تسلسل عضوي لا تنفك عراه؛ بل إن اللغة العربية هي أداة هذا الارتباط الداخلي الذي يضفي انسجاماً بين أجزاء النص؛ ولعل كشف النقاب عن المراد الإلهي، والوصول إلى المقصود من الخطاب القرآني يتم عبر وسيلة اللغة التي يحتاج إليها في النظر في الجمل المفردة، والجمل المشتركة وغيرها من الحُمل التي ترد في سياق منسجم أو مختلف؛ وبعبارة أكثر إضاءة فإن من مستلزمات انظر المهجي أن يقف المفسر عند حدود ما يستلزمه النظر العربي في كل البنى اللغوية للنص؛ مسترشداً بعلوم العربية؛ فإذا وافق ظاهر النص اللسان العربي انكشف المراد، وتحقق المقصود، وتحلى المطلوب.

وثمة حقيقة أحيرة لا بد من إثباتها في هذا السياق وهي: أن تأويل الخطاب القرآني وفق قواعد العربية كان مطلب السلف الصالح، وهو مطلب مشروع بالنظر إلى حجم التأويلات المذمومة التي جانبت صواب الحق، وخرجت عن مدار الاستقامة الشرعية؛ وفي هذا الصدد يرى الشاطبي أن: «إعمال الرأي في القرآن جاء دمه، وجاء أيضاً ما يقتضي إعماله...» والقول فيه أن الرأي ضربان:

(١) الموافقات ٣ / ٣٠٩-٣١٠.

أحدهما: جار على موافقة كلام العرب وموافقة الكتب والسنة، فهذا لا يمكن إهمال مثله لعالم بهما [...]؛ وأما الرأي غير الجاري على موافقة العربية أو الجاري على الأدلة الشرعية فهذا هو الرأي المذموم من غير إشكال^(١).

وحاصل ما ذكره الشاطبي في المسألة أن إعمال النظر، وإزالة الفكر في النص القرآني ضرورة شرعية ما لم يخالف التأويل كلام العرب، وسنن العربية في التعبير، كما قيّد هذا التأويل بموافقة الشرع (الكتاب والسنة)، وأكبر الظن أن تخرج السلف من العلماء من اللوج في تحوم النص بلا عدة لغوية، وشرعية هو من الدواعي التي حركت أقلامهم للدفاع عن ظاهر النصوص، والوقوف عند عتبات التفسير بالمأثور؛ خشية الانزلاق في متهاتات التأويل المذموم الممجوج؛ ولكن لا عرو من أن مراعاة مقتضى لسان العرب في التفسير، والتقيد بالشرع قد يفتح محالاً واسعاً لإعمال الرأي في استنطاق النصوص، وهذا الضرب من التأويل مارسه بعض أصحابه رضي الله عنهم والسلف الصالح، والعلماء المتبحرين في عباب العربية، والشريعة الإسلامية؛ وقد حاروا أسباب الاطمئنان المعرفي في الوقوف عند بعض لطائف القرآن الكريم، ومقاصده الربانية.

فالقول بالتحفظ من التفسير بالرأي ينبغي أن يفهم في إطاره الصحيح الذي وضعه العلماء، حتى يُرفع التعارض المتوهم بين مشروعية النظر، والتأمل في الإسلام؛ وبين التحفظ من التمحّل، والتقول على الله تبارك و تعالي .

ومن العلوم التي تلزم للاجتهاد في الأحكام الشرعية كما أقرّ بذلك الشاطبي هو علم اللغة العربية في فهم المجتهد لخطاب العرب، وعاداتهم في الاستعمال؛ وقد قيّد مرتبة

(١) الموافقات ٣ / ٣١٥ ٣١٦ وماله علاقة بموضوع الرأي المحمود والرأي المذموم نجد أن الشاطبي بحري في هذه معضلة على محرى التنبه واحرم والاحتياط، وحجته في ذلك التوقي ولتحفظ من التأويل المخالف للقواعد اللغوية والشرعية، وما يبرتب عن هذه المخالفة من عقاب رباني . بظن موافقات ٣ / ٣١٥-٣١٨ .

الاجتهاد ببلوغ العاية في خدمة العربية، ولا تكفي البداية في الاجتهاد؛ ذلك أنه: «فرضٌ عَمٌّ تتوقف صحة الاجتهاد عليه فإن كان ثَمَّ عدم لا يحصل الاجتهاد في الشريعة إلا بالاجتهاد فيه فهو بلا بُدٍّ مضطراً إليه، [...] فلا بد من تحصيله على تمامه. وهو ظاهر [...] والأقرب في العلوم إلى أن يكون هكذا علم اللغة العربية»^(١).

وعنى هدى هذا التعريف يشترط الشاطبي علوم العربية في تحصيل درجة الاجتهاد؛ ويبرز جلياً أن صحة الاجتهاد موقوفة على العربية، ومفتقرة إليها؛ وهنا نلاحظ أن علوم العربية أقرب العلوم، والمعارف إلى قضاء الاجتهاد؛ ولا جرم أن تقييد صحة الاجتهاد بالاضطرار إلى تحصيل العربية هو إقرار صريح بأن الحجة في الفهم والاستنباط، وتقدير الأحكام منوطة باللغة العربية، والتي لم يحدد الشاطبي في النص السابق حجم تحصيلها واكتفى بعبارة (تحصيله على تمامه)؛ وهما تكمن المعضلة التي وقع في أسرها بعض الباحثين القدماء؛ لأن عدم تحديد معالم الاستعانة بالعربية فتح محالاً لقراءات متباينة، ومتضاربة في المسألة، وأبو إسحاق ذاته رحمه الله لم يسلم من التردد، والفصل، واحسم في معضلة اشتراط العربية في الاستنباط وعدمه. فما المقصود بالتمام؟ هل يراد منه بلوغ فطاحل العربية في التحصيل؟ أو الاكتفاء بالقدر الذي يعين على الاستنباط الشرعي؟ ولعل من ملامح اضطراب الشاطبي في تحديد المطلوب من الاستعانة بعوم العربية أنه ربط درجات فهم الشريعة بدرجات فهم العربية دون أن يضبط ضبطاً دقيقاً حدود هذا الفهم، والإدراك؛ وفي هذا السياق يقول الشاذلي: «فإذا فرصت مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطاً فهو متوسط في فهم الشريعة. والمتوسط لم يبلغ

(١) مؤتمرات ٤ ٨٢ يتكلم مع رأي شاطبي في كتاب الاجتهاد وما يترجم من المعارف لسبع مرتبة لاسناد شرعي. ومن هذا موقع سعد القول فيه، وحسباً أن يشير إلى المواقفات ٤ / ٧٦-٨٥ ففي هذه الصفحات بحثت نفسه شتيح عدد من در في معضلة اشتراط العربية في الاستنباط.

درجة النهاية . فإن انتهى إلى درجة العاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة . فمن لم يبلغ شأؤهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يعد حجة، ولا كان قوله فيها مقبولاً^(١) .

فما هي حدود العاية، والنهاية في تحصيل العربية؟ وهل كان الصحابة - رضي الله عنهم - على درجة واحدة في فهم القرآن، وبيان معانيه؟ . وهل الخطوة في البداية تكفي لبلوغ الغاية؟ . وهل القدر اليسير الذي يساعد على فهم اللسان العربي يكفي في بذل الجهد في تحصيل العلوم الشرعية؟ .

ولا ريب أن كلمة (الغاية والنهاية) محوجتان إلى بيان كاشف عنهما لفرط غموضهما، وشدة خفائهما؛ ذلك أن سقف المعرفة اللغوية المطلوب في الاجتهاد غير جلي؛ كما أن ربط حجية الاجتهاد بفهم الصحابة يحتاج إلى إلفاط المظهر، وإحالة الفكر؛ بيان ذلك أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يتفاوتون في مواهبهم العقلية، ودرجات استيعابهم لخطاب القرآني؛ ولعل التفاوت في العلم باللغة يعكس اختلاف مراتب الاجتهاد؛ فضلاً عن معرفة المقاصد، وغيرها من المعارف التي تكفي مؤونة للاستنباط الشرعي؛ فالقدر من الفهم الذي يُعين على إدراك مرامي القرآن كافٍ في تصور الشاطبي ببلوغ درجة الاجتهاد، والوصول إلى النهاية في تحصيل علوم العربية؛ فالغمر، والمتوسط في العربية هو كذلك في الشريعة، أما المتبحر فيهما فهو المجتهد .

والحق أن مرتبة الاجتهاد في العربية موحية ببلوغ الغاية في الاجتهاد في الشريعة الإسلامية؛ وهي درجة صعبة المرتقى، بعيدة المهوى تكتسب بالدربة، والمران على دقائق كلام العرب، ورقائق ألفاظهم ومعانيهم، والخلاصة: «أنه لا غنى بالمجتهد في الشريعة عن

(١) الموافقات ٤ / ٨٣ . ينظر مناقشة الشاطبي لمفهوم بلوغ لغاية في تحصيل العربية في الموافقات ٤ / ٨٣

بلوغ درجة الاجتهاد في كلام العرب، بحيث يصير فهمُ خطابها له وصفاً غير متكفٍ ولا متوقَّف فيه في الغالب إلا بمقدار توقف الفطن لكلام النبي^(١).

فالاستدلال بالكتاب العزيز يتوقف على لغة العرب لكونه عربياً؛ ذلك أن فقه العربية هو الموصل إلى فقه الدين، ولعارف لفضل القرآن هو الذي أحال النظر في مذهب العرب، وافتناها في الأساليب.

ولعل معطيات المناقشة السابقة لمسألة اشتراط العربية في الاستنباط تؤكد في النهاية إقرار الشاطبي بمكانة علوم العربية في بلوغ درجة الاجتهاد، ومرتبة الفهم، والإدراك؛ انطلاقاً من عربيّة القرآن والسنة الشريفة، وإجماع الصحابة، والسلف الصالح؛ ففهم الشرع موقوف على فهم اللسان العربي، والتقيد بعباداتهم في الاستعمال، ومجاراة أعرافهم في التجوز والكناية والتشبيه، وغيرها مما له دخل في المعرفة اللغوية، ولا إشكال في التعويل على المحدد اللغوي في استنباط الأحكام الشرعية؛ وفي ضوء كل هذه الاعتبارات نحصل إلى النتائج الآتية:

١- مسلمة عربيّة القرآن الكريم، والسنة المطهرة تفضي إلى إجماع العلماء على مكانتها من معارف التراث العربي والإسلامي.

٢- مراعاة أساليب العرب، والاقتداء بسننهم في فهم القرآن قد يوصل إلى المراد، والمقصود من خطاب الشارع.

٣- علوم اللغة العربية أقرب المعارف إلى الحقيقة الإسلامية.

٤ مفهوم الشاطبي رحمه الله- للقدّر اللازم لبلوغ درجة الاجتهاد غير واضح الملامح، بالغ التعتيم، والضبابية.

٥ الفهم العربي السليم للقرآن موحى بفهم أحكام الشريعة الإسلامية، ومقاصدها.

(١) الموفقات ٤ / ٨٥.

٢- عدم اشتراط علوم العربية في الاستنباط الشرعي عند الشاطبي :

لا نعتقد أننا نجانب الصواب متى حكمنا على تردد الشاطبي في اشتراط العربية في الاستنباط، وعدم اشتراطها في مواطن أخرى؛ وبعد أن تممنا الكلام في موقف الشاطبي من علوم العربية في الاجتهاد الفقهي وغيره؛ فإننا نعطف على الجزء الثاني من موقف الشاطبي في عدم الاشتراط، فنبسط القول فيه .

وإن التأمل الحصيف في « الموافقات » يقودنا إلى تلمس قدر كبير من النصوص التي يعبر ظاهرها عن عدم لزوم المعرفة اللغوية العميقة في استنباط الأحكام الشرعية؛ وقد انطلق شاطبي في الفصل بين ما يُعد من أساسيات علم الأصول، وما يُعد وسيلة لها؛ واعتبر علوم اللغة مما لا دخل له في الأصول؛ وحننه في ذلك أن إدراج علوم العربية في علم الأصول مثلاً يجعل بقية العلوم، والمعارف الإسلامية مندرجة في الأصول؛ وبالتالي تختفي معالم هذا العلم المنهجي؛ وتتداخل معه علوم أخرى ليست من صميم علم الأصول؛ وإخراج العلوم التي ليست من جملة أصول الفقه وضع الشاطبي مقياساً لاندراج أي علم في الأصول من خلال مفهوم العارية؛ والمقصود به جملة المعارف التي لا تمت بسبب أو سبب للأصول حيث إن: « كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبغي عليها فروع فقهية أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك، فوضعها في أصول الفقه عارية. [...] ولا يلزم على هذا أن يكون كل ما انبنى عليه فرع فقهي من جملة أصول الفقه؛ وإلا أدى ذلك إلى أن يكون سائر العلوم من أصول الفقه: كعلم النحو، واللغة، والاشتقاق، والتصريف والمعاني، وأنبياء، والعدد، والمساحة، والحديث، [...] فليس كل ما يفتقر إليه الفقه يعد من أصوله، وإنما اللازم أن كل أصل يضاف إلى الفقه لا ينبغي عليه فقه فليس بأصل له »^(١).

(١) الموافقات ١ / ٢٩ . ومن الشواهد التي استعان بها الشاطبي للتدليل على خصوصية مسائل أصول فقه توسل الفقه بمسائل النحو: قصد بناء مسألة فقهية عليها، فيحوض في تفصيل المسألة النحوية -

ولا مناص من الإقرار بأن ضابط الانضمام إلى الأصول هو مدى أخذ موضوعاته بعضها بحُز بعض في تناسق داخلي، وانسجام منهجي يضيف على الأصول صفة التسامح، والترابط؛ ولعل إدخال بعض الفقهاء المسائل التي استوفى بحثها في العلوم الخاصة بها في علم الأصول هو مكن الفصل بينها؛ فقد حدد الشاطبي ما يُعد من الأصول، مما لا يُعد منه وفقاً للغاية من هذا العلم؛ واللافت للنظر أن علوم اللغة مما يُفتقر إليها، ولكن لا ينبغي عليها فرع فقهي مع أنها مُعينة على إدراك هذه العرور الفقهية؛ غير أن المعضلة التي وقع في أسرها بعض الأصوليين في مقارنة مباحث النحو واللغة؛ بحجة أنها من مسائل الأصول لا من مقدماته هو الدافع وراء تصفية العلوم المندرجة في علم أصول الفقه، والعلوم الخارجة عنه؛ فلاستفاضة في معضلات اللغة ومشكلاتها مما لا دخل له في مسائل الأصول يفضي إلى الترهل المعرفي، ويثقل كاهل علم الأصول بموضوعات لا تخدم العاية المرادة من أصول الفقه؛ ومن الحجج التي استند إليها أبو إسحاق الشاطبي في تنقية الأصول من العلوم غير المساعدة على الوصول: مفهوم الفائدة العممية؛ التي ترتبط بالحوارج، يعني بالسلوك العملي للمؤمن إذ يرى أن: «كل مسألة لا ينبغي عليها عمل فالحوض فيها حوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي؛ وأعني بالعمل عمل القلب وعمل الحوارج من حيث هو مطلوب شرعاً»^(١).

- وفروعها ودقائقها ورقائقتها متحاهلاً مدار لبحب ولحمته وسده (وهو البحث في المسألة الفقهية) . وفي هذا السياق يقول الشاطبي: «كانفقيه يبني فقهه على مسألة نحوية مثلاً، فيرجع إلى تقريرها مسألة- كما يقررها النحوي- لا مقدمة مسلمة؛ ثم يرد مسألته الفقهية إليها. والذي كان من شأنه أن يأتي بها على أنها مبررة مما في عدم النحر فيبني عليها، كما يفعله النحوي صار لإنسان بذلك فضلاً عن محتاج إليه». الموقد ١٠٠٠ غير أن الفخر الرازي يرى أن اللغة والنحو يحريان محرى الأصل بلا لال ١٠٠٠ رص . صر تفصل دند في المحصول في علم أصول الفقه ١ / ٢١٢ - ٢١٧ .

(١) الموافقات ١ / ٣١ والمتأمل في السواهد التي ساقها الشاطبي لتدليل على عدم استحسان نشرع الحوض في المسائل التي لا ترجى منها فائدة قمية، بلحظ أن جدو الفائدة القلبية لا يمنع من ورود عصر متونه التي لها تعلق برر بالنظر في ملكوت السماوات، وقد رد الشيخ عبد لله درر رحمه الله على تحريج الشاطبي للآية ١٨٩ [من البقرة] في قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ صر هامش (٤) من الموافقات ١ / ٣١-٣٢ .

ومقتضى ظاهر كلام الإمام الشاطبي أن العلوم التي لا يُرجى منها فائدة عملية قلبية لا إشكال في أطراح التعويل عليها؛ بيد أن مفهوم الفائدة بالغ الغموض؛ بيان ذلك أن المعرفة مهما كانت طبيعتها لا تحلو من فائدة ما لم تخرج عن إطار الشريعة الإسلامية؛ واستقراء السير الذاتية للقدماء من العلماء تُعزز مسلمة الفكر الموسوعي بالامحدود الذي ينم عن نهم معرفي أصيل؛ وبعل مقولة قاضي قرطبة ابن رشد تكفي للتدليل على أن العلم لا يخلو من فائدة حتى خارج إطار الأصول؛ وهو الذي قال: «من اشتغل بعلم التشريع ازداد إيماناً»^(١).

أليس علم التشريع من العلوم المحققة لأسمى الفوائد القلبية؟ ألا يفود الاشتغال بهذا العلم إلى اليقين الراسخ بقدرة المولى تبارك وتعالى؟ ولنا أن نقيس جملة المعارف المعاصرة كأنفلك والفيرياء النووية، وعلم الاتصال والمعلومات وغيرها؛ مما يزيد من قوة الإيمان، ويرسح فلسفة النظر في هذا الوجود الكوني.

فالإمام الشاطبي يقر بأهمية طلب العلم دون تفضيل علم على آخر؛ غير أن المفاضلة، والاستحسان تكمن في تعلق بعض العلوم بالفائدة، وخلق الأخرى منها؛ وفي هذا الصدد يرى أن: «العلم محبوب على الجملة، ومطوبوب على الإطلاق، وقد حاء الطلب فيه على صيغ العموم والإطلاق. فتتظم صيغته كل علم؛ ومن جملة العلوم ما يتعلّق به عمل، وما لا يتعلّق به عمل؛ فتخصيص أحد النوعين بالاستحسان دون الآخر تحكم.

وأيضاً فقد قال العلماء: إن تعلم كل علم فرض كفاية، كالسحر والطلسمات وغيرها من العلوم البعيدة الغرض عن العمل؛ فما ظنك بما قرب منه كالحساب والهندسة وشبه ذلك؟ وأيضاً فعلم التفسير من حملة العلوم المطلوبة، وقد لا ينبني عليه عمل»^(٢).

(١) عون، أنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، محمد بن القاسم ص ٥٣٢.

(٢) الموافقات ١ / ٣٥. ولكن ما هو حري بالانتباه الدقيق هو أن الشاطبي يعترف بفصل العموم كلها دون تخصيص علم آخر بالاستحسان؛ غير أن مفهومه لطلب العلم يحتاج إلى مناقشة؛ بيد ذلك أن بعض العلوم =

وفي محاولة منا لإدراك ما يعنيه الشاطبي بمفهوم العمل ينبغي أن نقف عند علم التفسير الذي قد لا ينبني عليه عمل؛ والملاحظ أن الشاطبي يستخدم (قد) التي تفيد عند نحاة العربية التقليل؛ والأرجح أن علم التفسير من علوم الآلة التي تساعد على توصيل العلم المخدوم إلى استنباط أحكامه مع ما يحققه الاشتغال بالتفسير من عمل الجوارح، والقلب؛ فالفائدة حاصلة لا محالة؛ ولعل من تجليات حصول الفائدة والعمل معاً ما يجده المفسر في تعامله مع الخطب القرآني من حلاوة الاستنطاق الدعوي، والوقوف عند اللطائف الأسلوبية والنكت البلاغية؛ وقد حدد أحد المعاصرين مفهوم العمل تحديداً دقيقاً نرى من الضرورة الاستعانة به حيث يقول: «كل ما كان آلة لغيره يكون متعلقاً بكيفيات عمل، وهذا الاقتران بين «الكيفيات» و«العمل» يدل على أن الآلية لها حاصية عملية، وتقوم هذه الخاصية في كون الآلية ترتبط أساساً بـ «الإجراءات»؛ وبين أن كل «إجراء» تتحدد قيمته بالنتائج التي تترتب عليه والفوائد التي يأتي بها»^(١).

وواضح من كلام الباحث طه عبد الرحمن أن صفة الإحرائية ملازمة لكل آلية مهحية يُستعان بها في التحصيل المعرفي؛ وكل هذه الأوصاف، والعموم، والإجرائية والمنهجية، والكيفية، والعملية تدل في النهاية على حقيقة واحدة، يمكن أن نجد مفهوماً إحرائياً يعبر عنها بوضوح؛ وهو مفهوم الفائدة المعرفية التي لا تحلو من نتائج روحية يستلهمها المفسر، وغيره من طبيعة الاحتراق المعرفي الذي من فوائده الإنتاج العلمي بمختلف صنوفه، وضروبه.

— كالفلسفة التي تعد آلة لتحصيل العلوم ينبغي أن تتسم بخصوصية انظر والتأمل المعرفي الحاد؛ وهو ما يرفضه الشاطبي، إذ يرى: «أن حقيقة الفلسفة إنما هو انظر في الموجودات على الإطلاق، من حيث تدل على صحتها، ومعلوم طلب النظر في الدلائل والمخلوقات. فهذه وحده تدل على عموم الاستحسان في كل علم على الإطلاق والعموم». الموافقات ١/ ٣٥. والتحقيق ما أفره كثير من العلماء من وجوب النظر العقلي الذي ثبت شرعاً وعقلاً.

وللراغب في تتبع حجج الشاطبي في عدم اعتبار الفلسفة من حمة العلوم التي لا يعلق بها عمل لاستعانة بالموافقات ١/ ٣٥ ٣٦.

(١) تحديد المهج في تقويم التراث لطله عبد الرحمن ص ٨٥.

وأغلب الظن أن ربط الشاطبي مفهوم العلم بعمل الخوارح والقدب فيه الكثير من الغموض والإيهام؛ ذلك أن علم التفسير والفلسفة وغيرهما من علوم الآلة مما يتوقف المطلوب عليهم في استكشاف الملامح الأسلوبية لخطاب القرآني، واستكناه مكامر الإعجاز فيه؛ فضلاً عن الفائدة الروحية المترتبة عن التوصل بهذين العلمين (علم التفسير وعلم الفلسفة)؛ والمستقرئ لآراء السلف الصالح في معضلة تأويل القرآن الكريم يلقي أن بعضهم شدد على التقيد بالدلالة الحرفية للنص، وضرورة الوقوف عند حدود بنيته السطحية؛ وكل محاولة لاحتراق سطح النص، والولوج في عمقه يؤدي إلى اختراق إجماع السلف على ما استقر من التفسير بالمأثور، وهنا نفهم سرّ تمسك الشاطبي بظاهر النص في الاستنباط في بعض المواضع إذ يرى أن: « علم التفسير مطلوب فيما يتوقف عليه المراد من الخطاب فإذا كان المراد معلوماً فالزيادة على ذلك تكلف »^(١).

وبكن المعنى، أو المراد من الخطاب لا يتجنى في لفظة واحدة فحسب، وقد ينتج من العبارة أو من الإشارة، وقد يأتي من جزء محدود من النص يُحتاج إلى تقديره للوصول إلى المعنى المقصود؛ فإيراد القرآني يتجاوز حياناً مستوى النية السطحية إلى البنية العميقة؛ ولعل اعتبار الشاطبي ما زاد عن اللفظ تكلفاً يعكس تخرج السلف الصريح عن

(١) الموافقات ١ / ٣٦ . ومن المحجج والأدلة التي استعد بها الشاطبي في التذليل على أن محاولة تجاوز لظاهره إلى الباطن بعد تكلفاً ما ذكره من مسألة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عدم توقف في معنى الأب، في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس ٣١]، وهو معنى إفرادي لا يقدح عدم لعلم به في عدم المعنى التركيبي في الآية . ينظر تفصيل ذلك في الموافقات ١ / ٣٥-٣٦ . وحي من دليل الشاطبي أن عدم فهم المعنى الإفرادي بكلمة (أب) لا يستلزم عليه حكم تكليفي. والواقع الحاصل أن المنهج لآراء الشاطبي في «موافقات» يجده متردداً بين القول بالظاهر والقول بالباطن في فهم القرآن الكريم؛ وتوجيهه للآية [عبس ٣١] يصطدم مع كثير من آرائه في موضوع التأويل . يقول الشاطبي بعد أن عرض موقفه في مسأله المخرج من التفسير المذموم «وعلى الجملة فكل من زاغ ومال عن الصراط المستقيم فبمقدار ما فاتته من باطن القرآن فهماً وعلماً . وكل من أصاب الحق وصادف الصواب فعلى مقدار ما حصل له من فهم بطله » . الموافقات ٣ / ٢٩٢ . لا يعد هذا إقراراً من الشاطبي بضرورة التعمق في السية العميقة للنص القرآني؟ . ينبغي أن يُفصل بين مسألة تخرج السلف من لتأويل الذي يصطدم بالشرع والعقل؛ وبين وجوب تعمق الخطاب القرآني لإبراز مكامر الإعجاز الفني والحجائي فيه .

الخوض في متاهات التأويل، ومنعرجاته؛ وقد لخص السيد محمد رشيد رضا رحمه الله - تلخيصاً بديعاً هاجس القدماء من العدماء في الاحترار، والتحوط من التقوى على الله تعالى بقوله: «زمان السلف الأول زمان سكون القلب، بالعوا في الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعي، وتشويش القلوب، فمن حالقهم في ذلك الزمان فهو الذي حرك الفتنة وأبقى هذه الشكوك في القلوب»^(١).

غير أن سكن القلب وريحية النفس لا نجعلنا نغض الطرف عن الموسوعة التفسيرية الضخمة في علوم القرآن والتي تشهد برحابة الفضاء المعرفي الذي سلك من خلاله المفسرون مسلكين: مسلك الإفراط في الاستنباط الدلالي، ومسلك التقيد بظاهر النص، وحرفيته؛ كما أن ثراء مادة الوحي، وخصوصية النص القرآني وكثافته الأسلوبية تجعل من العسير الوقوف عند حدود ظاهر النص. فمما المانع أن يسلك المفسر مسلك التأويل الأعدل؟ ألا يعد الركون إلى المعنى الحرفي للنص، والتشبث بأسواره هدراً لطقات الخطاب التعبيرية، وغلقاً لباب الاحتجاج اللغوي؟.

ولعل الاطمئنان إلى حرفية النص، وصبغته الكتابية يفضي إلى تضيق مسالك النظر في الإمكانيات الأسلوبية للنص القرآني؛ ذلك أن التأويل يقوم على صرف ظواهر النصوص إلى مواطنها؛ وهو مسلك دلالي لا يستقيم إلا بالنظر في قوانين العربية النموذج اللغوي الأوفى في التعبير.

ومن المرتكزات العممية التي استند إليها الساطبي في ذم التكيف في فهم القرآن هو خلو الفائدة من الاشتغال ببعض العلوم، وإقحامها، وإسقاطها على النصوص القرآنية؛ وهو إقحام غير مشروع بالنظر إلى طبيعة هذه العلوم الخارجة عن مجال التداول العربي والإسلامي: «وكذلك القول في كل علم يعزى إلى الشريعة لا يؤدي فائدة عمل، ولا هو

(١) تفسير القرآن الكريم الشهير بـ «تفسير المنار» محمد رشيد رضا ٣ / ٢٢١ ومن أكثر مكرمين بتأويل اس قيم الجورية الذي أمرد عنواناً مثيراً يدعو إلى التأمل سماه «لتأويل عدو كل الأديان» للإحسان شافعي. أنه يرجع إلى إعلام الموقعين عن رب العالمين ٤ / ٣١٦ ٣١٧

مما تعرفه العرب؛ فقد تكلف أهل العلوم الطبيعية وغيرها الاحتجاج على صحة الأخذ في علومهم بآيات من القرآن، وحديث النبي ﷺ؛ كما استدل أهل العدد بقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلِ الْعَادِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣] وأهل الهندسة بقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] [١٧]... وأن قوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥] لا يدخل فيه من وحوه لأعتبار علوم الفلسفة التي لا عهد للعرب بها، [١٨]... والفلسفة - على فرض أنها جائزة الطلب - صعبة المأخذ، وعرة المسلك، بعيدة الملتصق، لا يقيق الخطاب بتعلمها كي تُعرف آيات الله ودلائل توحيده للعرب الناشئين في محض الأمية، فكيف وهي مذمومة على ألسنة أهل الشريعة^(١).

(١) مواقف ١، ٣٧، ٣٨. وقد ردّ محقق «المواقف» الشيخ عبد الله دراز على الشاطبي إذ يرى أن مسؤولية محصنة لقرآنية لعرب، وغيرهم ممنع من الوقوف بانصرح للكرم وعلومه وإشاراته وأسراره عند ما يريد المؤلف، وبسبب لا يمكن التوفيق بين ما يدعونه إليه اشخاصي من ذلك وبين ما ثبت من أنه لا ينضب معناه: «والحس في الاعتدال، فكل ما لا تساعد عليه اللغة ولا يدخل في مقاصد الشريعة يعامل المعاملة التي يردها المؤلف، أم ما لا ينبو عنه اللغة ويدخل في مقاصد الشريعة يوجه فلا يوجد مانع من إضافته إلى الكتب العربية، ومنه ما سيعنى بالنظر في مصوغات الله للتدبر والاعتناء وتقوية الإيمان وريادة الفهم والبصيرة». يصير هامش (١) من المواقف ١ / ٣٨

والتحقيق أن مفهوم لقائمة لقلبية الذي يضره لشاطبي صائها لكل علم نافع لا شك أنه يُصنّف من محاري انتأمل الرصين في لخطاب انقراطي، ويسد باب إحالة الفكر في مخلوقات الله تعالى، فضلاً عن سنة سدر لتي أقرها السرع والعقل، فكل العلوم والمعارف ما لم تصطدم بما استقر في ايمان العربي ولم نخرج عن عادات لعرب وسننهم في الاستعمال ووافقت مقاصد الشريعة فلا غرو من إضافتها إلى الوسائل لمعينة على تدبر؛ وعمل ما يحضي مشروعية هذه الاستعانة خصوصية الخطاب القرآني التعبيرية والمعرفية، وحسب أن مشير هـ إلى قول لإمام الزركشي رحمه الله: «إذ يقول: «كلمات الله بحره عمق، وفهمه دقيق، لا يصل إلى فهمه إلا من تخبر في العلوم، وعمل الله بتقواه في لسر وإعلانية، [١٩]... فالعبارات بالعموم وهي لسمع، والإشارات لخصوص وهي للعقل». البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢ / ١٥٣ - ١٥٤. وعنى عن ابيان أن الخطاب القرآني لحر لا تنفكي عائبه ولا يصعب معناه لخصوص مادته اللغوية واصحابها لمزيد من المعاني للامتناع حيث: «لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ؛ لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تنهاى، والألفاظ متناهية». لمرهم في عدم النعة وتوابعها لسيوطي ١ / ٤١

ولعل مبالغة الشاطبي - رحمه الله - في الإلحاح على إخراج الفلسفة من العلوم التي لا تتعلق بها فائدة لا يؤدي إلى الإقناع؛ ذلك أن ربط فائدة العمل بضرورة معرفة العرب لهذه المعارف هو طرح محجوج إلى الإطاف التأمل، وإجالة النظر؛ بيان ذلك أن وجوه الذم ترتبط بمجرد الفلسفة النظرية الخالصة التي تقوم على السفسطة؛ وواضح أن هذا الضرب من العلوم لا يؤدي إلى إنتاج المعرفة العلمية؛ لأنه يقف عند حدود التنظير الذي لا يسعى إلى تشييد نظام معرفي، أو تأسيس مسلك في التأمل المهيج الرشيد؛ ولعل وجه الذم في بعض العلوم له علامات ظاهرة منها؛ أنه ليس وسيلة للتقرب إلى الله تعالى؛ فخلو ركن العبادة هو مكمن الاستكراه؛ ذلك أن الغاية القصوى من الشريعة الإسلامية التعدد بالعلم النافع؛ وإذا خلا العلم من صفة العبادة خرج عن دائرة الانتفاع المعرفي، والشرعي؛ وقد ربط الشاطبي عدم استحسان بعض العلوم كالفلسفة النظرية بعدم رعاية السلف لها، واهتمامهم بها؛ ولعل منشأ عدم الرعاية المعرفية انتفاء الحاجة؛ غير أن مفهوم الحاجة يبدو غائماً عند الشاطبي؛ بيان ذلك أن تطور الحياة الإسلامية، والتغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الإسلامي عبر فترات تاريخه أفضى إلى التصور التشريعي للتعامل مع أوقائع المستجدة؛ ومن ثم فإن تعقد المعرفة الإسلامية وتسعيبها أدى إلى ظهور عدم أصول الفقه مواكبة لهذا التطور المعرفي؛ إذن فعدم بحث الأولين عن بعض العلوم لعدم حاجتهم إليها عندهم يُعزى أساساً إلى التعبير الاجتماعي الحاصل في المجتمع، وفي هذا السياق يرى أبو إسحاق الشاطبي: «أن كل علم لا يفيد عملاً فليس في الشرع ما يدل على استحسانه؛ ولو كان له غاية أخرى شرعية لكان مستحسنًا شرعاً، ولو كان مستحسنًا شرعاً لبحث عنه الأولون من الصحابة والتابعين، وذلك غير موجود»^(١).

(١) موافقات ١ / ٤١ . وقد ردّ محقق «الموافقات» الشيخ عبد الله دراز - رحمه الله - على مفهوم حوجه كما بطرحه الشاطبي بقوله: «ممنوع، فكلم من علم شرعي لم يبحث عنه الأولون لعدم الحاجة إليه عندهم. وأقربها إليها علم الأصول، ولم يبدأ البحث في تأصيل مسأله في عهد الصحابة ولم يعين» حاشي (٤) من الموافقات ١ / ٤١ .

ويطل من الصعب الانتهاء إلى رأي، أو قرار في معضلة تحديد مفهوم العلم الذي يتعلق بالعمل؛ لأن الفحص الواعي لنصوص الموافقات يبين أن أبا إسحاق يقدم مفهوماً للعلم يبدو متداخلاً مع مجموعة من القيم الأخلاقية، والروحية، والسلوكية؛ ولعل من تجليات هذه المنظومة القيمية التي يستند إليها الشاطبي في ضبط مفهوم العلم ضبطاً نابعاً من وحي انتعبد، والفائدة القلبية والفضيلة؛ ولعل أوضح العلامات، وأبعثها في التعبير عن هذا التوجه الإسلامي الصرف في طلب المعرفة هو تقييد فضيلة العلم بالطرق الموصلة إلى غاية التحقق السلوكي^(١)، وكل علم لا يمت بسبب أو نسب إلى الحقيقة الإسلامية كما أقرها الشرع لا يُعتد به ولا يعاب بحقيقته لعدم تحقق صفات الرسوخ في المعرفة الشرعية، والتأدب بضوابط، وأخلاق طلب المعرفة حتى وإن كانت منتجة للمعرفة؛ ذلك أن مفهوم الإنتاج المعرفي عند الشاطبي لا يقاس بالمحفوظ أو كثرة الرواية أو الإفتاء؛ وإنما بمدى العمل بالعلم، والتخلق بأداب العلماء؛ ولعل حرص السلف الصالح على النهل من منابع المعرفة الشرعية الصافية وفق منهج الإخلاص في الطلب؛ هو الذي حقق المطلوب المعرفي، وأفضى إلى درجة من التوهج العلمي، والاستواء المنهجي.

(١) ومن الواقع الحاصل أن أبا إسحاق الشاطبي - رحمه الله - يقدم معالم منهجية رافية في طلب العلم من حيث طريقه المؤدية إلى الإباح الخلقى والمعرفي من خلال مراتب العلماء، وأمارات المتحققين منهم وسبل المشيخة، والشاطبي في كل ذلك يحوم في خلد المعرفة الإسلامية التي تحدد التخلق السلوكي صابغاً لصب المعرفة العلمية؛ وهو طرح يختلف اختلافاً جوهرياً عن مفهوم الإنتاج المعرفي كما يُطرح في العصر الحديث؛ ذلك أن المعرفة من المنصور المعاصر انصق بالعلوم التقنية والدقيقة نتيجة للانفتاح الحاصل في المجال المعرفي، كما أن انعائدة الخلقية والمقاصد الشرعية في طلب المعرفة في عصرنا غير مُلتزم به. والعارق بين مفهوم الشاطبي - رحمه الله - للعلم وبين غيره من المعاصرين في الغرب أن العلم المطلوب هو العلم الشرعي المؤدي إلى الحقيقة الإسلامية المنتجة لمعرفة سلوكية؛ ولا مانع من طلب العلوم الأخرى ما لم تصطدم بالصواب الشرعية؛ غير أن العلم من المنظور العربي لا يتعبد بالصواب الشرعية؛ ولا يسعى إلى تحقيق غايات أو مقاصد روحية، وانتفاء مراعاة مقاصد الشريعة في طلب المعرفة تعد من مُلح العلم لا من صلبه؛ هذه ملاحظات قد يحتاج استيفؤها إلى دراسة مستقلة للعودة إلى «الموافقات» بشيء من الإشباع إذا ما تهيأت الظروف لذلك ينظر تفصيل ملامح نظرية المعرفة الشرعية عند الشاطبي في «الموافقات» ١ / ٤١-٤٢، ٦١-٦٤، ٧٥.

ومن مظاهر عدم اشتراط انشاطي العلم بالعربية في الاستنباط الشرعي الوقوف عند المعنى الإفرادي في حال حصول المعنى التركيبي؛ إذ يرى أنه يمكن الاستعناء عن اللفظ إذا كان المراد من الخطاب معلوماً باعتبار المبنى أداة إلى تحصيل المعنى؛ وحجته في ذلك ما ذكره أنس بن مالك: «أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] ما الأب؟ فقال عمر: نُهينا عن التعمق والتكلف»^(١).

ولكنه غير كافٍ ولا معنٍ في هذا المقام القول: إن الاكتفاء بالمعنى التركيبي في الاستنباط الشرعي يفي بالعرض المقصود من تجلية المراد من احصاب القرآني؛ ومقتضى ذلك كله أن النص القرآني يتجلى في بنيتين لعويتين: البنية السطحية، ونسبة انعميقة؛ فقد يرد المعنى من العبارة، وقد يكون من الإشارة، وقد يستفاد من معنى النص، وقد يحتاج إلى تقدير الجزء المسكوت في الخطاب كما تقدم ذكره؛ وبعل تداحل ابني اللعوية، والتعبيرية للنص يجعل من العسير الاكتفاء بمستوى دون آخر؛ ذلك أن الخطاب القرآني يتشكل من أربعة مستويات متداخلة وهي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى الحوي، والمستوى الدلالي: «وعلماء اللغة يتفتنون إلى أن هذه المستويات والمسائل ترتبط معاً ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يجوز الفصل بينها؛ لأن كلاً منها يعتمد على الآخر في بحته وبتائه، وهي تشكل الإطار العام لعلم اللغة»^(٢).

وأغلب انظر أن الإمام الشاطبي استند إلى قضية نقدية معتبراً إياها من القضايا المحسومة في التراث اللغوي والنقدي والبلاغي: وهي قضية اللفظ، والمعنى، وإلى أيهما يرجع الفضل والمزية؟ وهل الألفاظ خادمة للمعاني؟ وهل الألفاظ تابعة، والمعاني متبوعة؟ وقد اعتبر أبو إسحاق هذه المسألة من القضايا المقررة عند علماء العرب، والتحقيق خلاف ذلك؛ بانه أن قضية اللفظ، والمعنى من المعصلات النقدية، والبلاغية التي كانت وما تزال محل حذر

(١) الموفات، ٢، ٦٦.

(٢) لغة في لكس العربية بعده ارححي ص ٢٠، ٢١.

عميق بين النقاد، والبلاعيين العرب قديماً وحديثاً^(١)؛ وقد تباينت آراؤهم، واختلفت مشاربهم تبعاً للتوجهات النقدية، والفكرية لكل مدرسة نقدية أو بلاغية؛ بحيث إن المزاجية بين اللفظ، والمعنى هو الذي يُشكّل الإطار اللغوي السليم في تبين الملامح الأسلوبية للنص؛ بيد أن الشاطبي ينتصر للمعاني على حساب الألفاظ ليعطي مشروعية الاعتناء بالمعاني في الاستنباط الشرعي على حساب الألفاظ؛ إذ اشترط: «أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في احطاب هو المقصود الأعظم . بناءً على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها . وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية»^(٢).

والتأمل في هذا الإقرار يُلقي أن الشاطبي يعصي للمعاني المرتبة السنية؛ مسترشداً بإقرار علماء العربية، وهو إقرار غير صحيح، والمعلوم خلاف ذلك؛ لأن الانتصار لأحد طرفي النظام اللغوي يتجاهل الكثير من خصوصيات الطاقة التعبيرية للخطاب التي تتجاوز حدود اللفظ، والمعنى إلى ظلال النص وإيحاءاته؛ وهذا ما أكدته علماء الأسلوبية الحديثة؛ إذ: «التعبيرية عند دارس الأسلوب تشمل مساحة كبيرة من السمات اللغوية التي تشترك في شيء واحد: وهو أنها لا تمس معنى القول - أي المعنومات التي تؤدّيها - مساً مباشراً . فكل ما يتجاوز الجانب الإشاري أو الإعلامي من اللغة فهو داخل في دائرة التعبيرية . وهي تشمل: الظلال الوجدانية، والتأكيد، والإيقاع، والتوازن، وحلاوة الجرس، وكذلك العناصر الإيحائية»^(٣).

(١) للإحاطة بمعضلة اللفظ، والمعنى في التراث النقدي والبلاغي ينظر: الحيون للجاحظ ٣ / ٤٠٨ . ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ١٩٤ - ١٩٧ ، ٢١٠ ، والصناعيين لأبي هلال العسكري ص ١٦١ ، وغيرها .

(٢) موافقات ٢ / ٦٦ .

(٣) اتجاهات البحث الأسلوبي، دراسة أسلوبية . اختيار و ترجمة وإضافة محمد شكري عياد ص ٨٥-٨٦ . وثمة حقيقة لابد من إثباتها تتعلق بوظيفة اللفظ في التواصل الاجتماعي والمعرفي والشرعي، وحسب أن نشير هنا إلى رأي الفخر الرازي الذي يقول: «الإنسان خلق بحيث لا يستقل بتحصيل جميع مهامه فاحتاج إلى أن -

فالخطاب الأدبي خطاب تحكمه جملة من الملامح الأسلوبية التي تشكل اللغة إصاره العام؛ وينبغي أن يفهم النص القرآني من وحي الإحساس بهدي اللغة، ووجوهها؛ ذلك أن القسمة انتائية التي يقدمها الشاطبي للكلام من حيث دلالة على المعنى: من جهة دلالة على المعنى الأصلي؛ ومن جهة دلالة على المعنى التبعية الذي هو خادم للأصل^(١) قسمة غير منصفة لحقيقة اللغة التي تُعد فضاءً حيويًا للاستنباط الشرعي، بحيث يطرأ إليها مساحة رحبة لكل اجتهد فقهي؛ ذلك أن الاختصار على المعنى الأصلي دون المعنى التبعية قد لا يفي بالغرض المقصود من فهم المراد من الخطابات القرآني؛ وبالتالي يجب النظر إلى المعنيين معاً سواء تعلق الاستنباط بالوضع اللغوي، أو ارتبط بالمقاصد؛ وقد حذر كثير من اللغويين القدماء من خطورة الانزلاق في مسالك الاعتقادات الفاسدة التي تفضي إلى تحريف النصوص، أو الوقوع في التجسيم، والتشبيه وغيرهما؛ بحيث لا نجد عاصماً من هذا الانزلاق المعرفي إلا بالأنس باللغة التي تُعد ملاذاً آمناً من الشطط والزلل والمروق؛ وقد عبّر ابن جني - رحمه الله - تعبيراً موحياً عن ضرورة الاعتصام باللغة، والتمسك بضوابطها من رام الولوح في تخوم التفسير والاستنباط، وفي هذا الصدد أفرد مبحثاً مكيناً يجسد هذه العناية المعرفية بعلوم العربية سمّاه: (باب فيما يؤمسه علم العربية من الاعتقادات الدينية)؛ إذ يقول: «اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب، وأن الانتفاع به

- يعرف غيره ما في ضميره نكته التوصل به إلى الاستعانة بالغير. ولابد لذلك التعريف من صريح، والطرق كثيرة مثل لكتابة وإشارة والتصفيق باليد والحركة بسائر الأعضاء، إلا أن أسهلها وأحسنها هو تعريف ما في القلوب والضمائر بهذه الألفاظ». التفسير الكبير للفخر الرازي، ١ / ٢٥. ولا ضير من اعتبار الألفاظ وسيلة تنقرر بها العرض الشرعي المصوب من لاستنباط.

(١) ينظر المواضع ٢ / ٧٢. وقد سما الشاطبي منتصراً في تغليب أحد الوجهين من المعنيين (الأصلي والتبعية)، حيث مال إلى جهة المعنى الأصلي معتبراً إياه محل النظر الذي نستفاد منه لأحكام الشرعية، بعد أن تساءل: هل يختص بجهة المعنى الأصلي؟ أو يعم الوجهين معاً؟ مستنداً في ذلك إلى ضبيعة صبح الأمر والهي والخاص والعام مجردة عن الدلالة النصية. ينظر تفصيل ذلك في الموفقات ٢ / ٧٢

ليس إلى عاية، ولا وراءه غاية. وذلك أن أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الصريقة المثلى إليها، فإنما استهواه (واستخف حلمه) ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريعة، التي خوطب الكافة بها»^(١).

ولعل الركون إلى أنس باللغة قد يعصم من الوقوع في التأويلات المستكرهة، والاستنباطات المتكلفة؛ ومع إقرار ابن حنيّ بمكانة العربية في تأمين مسالك النظر إليها، والتقيد بضوابطها؛ لم يحدد معالم الطريقة المثلى إلى الانتفاع باللغة؛ وقد يفهم ضمياً أن المراد من ضلال أهل الشريعة عن سنن الاستواء النغوي هو مخالفة أعراف العرب، وعاداتهم في الاستعمان؛ وأغلب الظن أن تخصيص (أهل الشريعة) دون سواهم بالغواية والشقاء في تكب حادة أسلكت النغوي السليم له دلالة خاصة؛ باعتبار أن الاستنباط الشرعي، أو تفسير الخطاب المتعلق بالآيات، قرآنية التي توحى بالتشبيه والتجسيم وغيرهما مما يعد منعطفاً خصباً؛ ومنزلقاً يفضي إلى جهالات عظيمة؛ ومن ثم فالانحراف عن أصول العربية فيما به تعلق بالاستنباط الشرعي، أو التفسير سيان من حيث حجم الانزلاق المعرفي.

ولا ريب أن اشخاصي أحس بخطورة هذا الانزلاق؛ ولعل من تجليات ذلك تردده في اعتبار المعنى التعمي مما يساعد على الاستنباط، بعد أن نُقِرَّ بالمعنى الأصلي في استخراج الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية، وفي هذا السباق يقول: «وأما جهة المعنى التعمي

(١) إحصائيات لابن حني ٣ / ٢٤٥، ولابن حني آراء صريحة تقوم على قوة الحجة وسنن الدليل في تنحيز بالنغمة والأنس بها، وذلك في معرض تعلّقه على بعض التفسيرات التي تسو عن الدوق العربي السليم، وتفصي إلى مأخذ صعبة، ومسالك وعرة، بعيدة المتس، صعبة المرام خاصة فيما تعلق بالآيات القرآنية ذات السبب بالمصايب لعقدية. فليرجع من أراد مريد السان والاستعناس بهذا الشأن إلى الإحصائيات ٣ / ٢٤٦-٢٤٧. والمسح حرص التذم على الالتزام بالنسب لعربي في الاحتجاج، بعد أن بعض أهل الشريعة قد خرجوا عن أصول عربية في استنباطاتهم؛ إذ يعرض طاش كسرى (أده لمادح من هذه الأصناف بقوله: «واعلم أن كثيراً من الناس نسب جهلهم لعلم النحوي وقعوا في مضاحك يضحك منها الضميران». مفتاح لسعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ١ / ١٤٥. يضر مدح بهذه الأخطاء في المصدر نفسه ١ / ١٤٦ ١٤٩

فهل يصح اعتبارها في الدلالة على الأحكام، من حيث يفهم منها معانٍ رائده على المعنى الأصلي أم لا؟ هذا محل تردد . ولكل واحد من الطرفين وجه من النظر^(١).

والذي نحرص عليه في هذا السياق أن منشأ هذا التردد عند الشاطبي، وغيره من العلماء يُعزى أساساً إلى اختلافهم في القدر من الاستعانة بالعربية في الاستنباط؛ ولهذا السبب نجد الشاطبي يقسم الكلام من حيث دلالاته على المعنى إلى جهتين: المعنى الأصلي، والمعنى التبعية الذي يعد خادماً للمعنى الأصلي؛ والتحقيق أن المعنى بشقيه (الأصلي والتبعية) دال على الأحكام الشرعية؛ بالنظر إلى طبيعة الخطاب القرآني الذي تحكمه اللغة العربية التي يجري أكثرها على المحار؛ ولعل تجاوز مجرد الإبلاغ، والإخبار إلى الخطاب المجازي يحمل في طياته المعاني الزائدة عن الدلالة الأصلية .

ومن الحجج التي استند إليها أصحاب القول بجهة المعنى التبعية، وصحة اعتباره في الدلالة على الأحكام الشرعية هو: ضرورة الاعتداد بالمعاني الثانوية في الاستنباط بحيث تفضي الزيادة في المعنى التبعية إلى تقرير حكم شرعي؛ فإذا انتفت الفائدة الشرعية من المعنى التبعية فلا يُعول عليه في الاستساض؛ كما أن عربيّة القرآن تستوجب مراعاة اللسان العربي في الاستنباط؛ وبعبارة أكثر أمناً واستقراراً فإن الزيادة الدلالية التي يقوم عليها المعنى التبعية تجد مشروعيتها من الأعراف اللغوية، وعادات العرب في الاستعمال؛ ولعل ما يعطي صحة اعتبار المعنى التبعية في الاستنباط ما استدل به العلماء على الأحكام من النصوص القرآنية^(٢).

وفي امقاس عرض الشاطبي رحمه الله - لأدلة المانعين في اعتبار المعنى التبعية مما يُعول عليه في الاستنباط الشرعي؛ إذ يرى أن جهة المعنى التبعية لا يصح اعتبارها في الدلالة

(١) الموافقات في أصول السريعة لأبي إسحاق الشاطبي ٢ / ٧٢

(٢) ينظر تفصيل ذلك في الموافقات ٢ / ٧٣-٧٤-٧٥ . فقد عرض الإمام الشاطبي لشوهد قرآنيه كثيرة . مدرجاً إياها ضمن المعنى التبعية .

على الأحكام الشرعية باعتبار: « أن هذه الجهة إنما هي بالفرض حادمة للأولى وبالتبع لها؛ فدلالتها على معنى إنما يكون من حيث هي مؤكدة للأولى، ومقوية لها، وموضحة لمعناها، وموقعة لها من الأسماع موقع القول، ومن العقول موقع الفهم . كما تقول في الأمر الآتي للتهديد أو التوبيخ؛ كقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] وقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] فإن مثل هذا لم يُقصد به الأمر، وإنما هو مسانعة في التهديد أو الخزي؛ فلذلك لم يقبل أن يؤخذ منه حكم في باب الأوامر، ولا يصح أن يؤخذ^(١).

والتحقيق أن هذه الحجة التي قدمها المانعون تفتقد إلى السند الوثيق من أوجه:

* أن مفهوم المعنى التبعية الزائد ليس خادماً للمعنى الأصلي، وتابعاً له؛ بالنظر إلى مفهوم الخدمة البلاغية التي حددها علماء المعاني؛ بيان ذلك أن التهديد المستفاد من سياق [الآية: ٤٠ من فصلت] إنما هو في الحقيقة يعبر عن الدلالة الأصلية لفعل الأمر الذي هو: «صيغة وُضعت لطلب الفعل، أو طُلب بها فعل، بأداة على وجه الاستعلاء»^(٢).

* أن غرض التهديد المستفاد من منطوق الآية، وسياقها هو أمر في ظاهره، ولكنه يستعطن تلويحاً بما قد ينجر من تحقيق مضمون الأمر .

* صحيح أن الأمر في الآية السابقة هو المعول عليه في استنباط الحكم الشرعي؛ غير أن تجاوز الخطاب القرآني لمفهوم طلب الفعل على وجه الاستعلاء مع الإلزام إلى غرض التهديد طلباً للاتساع في التعبير؛ هو الذي مَكَّن من تجاوز مجرد الأمر إلى فضاء دلالي رحيب .

* كما يلاحظ أن خروج الأمر إلى غرض التهديد؛ تم وفق توسط التعميم الذي يدل على المعنى البلاغي المراد من صيغة الأمر .

(١) الموافق ٢ / ٧٥

(٢) الإشارات والتنبيهات لمحمد بن علي الميرحاني ص ١٠٠ . ينظر . الطرار المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للعلوي ٣ / ٢٨١ .

* التهديد في الآية السالفة هو المعنى الأصلي، والأمر إنشاء طلب يتعلق بتحقيق فعل على وجه الاستعلاء هو المعنى التبعية؛ ومن هذا المطلق نلاحظ أن التهديد هو المقصود من الخطاب؛ وبهذا الاعتبار فلا إشكال في صحة اعتباره في الدلالة على الأحكام الشرعية؛ ومن منظور هذا القلب بين الأمر في صيغته الأصلية، والأمر في صيغته البلاغية يصح المعنى التبعية (التهديد) هو المعول عليه في استحراج الحكم الشرعي، وتقريره؛ وقد ردَّ محقق «الموافقات» على الشاطبي، والقائلين بالمنع بأن: «المعنى المقصود هنا في الحقيقة هو التهديد مثلاً أما طيب الفعل فليس مقصوداً. وكأن المعنى الأصلي هو المقوي للمعنى التبعية. وهذا - وإن كان عكس ما قرره - إلا أنه يفيد أنهما لا ينفكان في الدلالة على المعنى المقصود وتقوينه ووقوعه الموقع من الفهم. ولو قال ذلك لكان يتم. ولعله يقول إن الصيغة موضوعة للتهديد وأنه معنى أصلي لها أيضاً، والأمر هو المعنى الثانوي سالفة في التهديد»^(١).

فإذا ثبت أن التهديد هو معنى أصلي لها، والأمر في صيغته الاصطلاحية (طلب القيام بالفعل على وجه الاستعلاء) هو المعنى الثانوي وجب انتفاء اعتبار المعنى التبعية زائداً، وحادماً للمعنى الأصلي؛ وبالتالي ينبغي أن يُنظر في هذا الوجه الذي تُستفاد منه الأحكام.

والمتبع لرأي الشاطبي في مسألة اعتبار الجهة الثانية من معنى التبعية دالة على الأحكام الشرعية يعني أنه لم يمتد إلى نتج اليقين في المسألة، واضطرب في الفصل بين المصححين والممانعين؛ حيث يقول: «لا يقار: إن كونها دالة بالنسبة لا يعني كونها دالة بالقصد، وإن كان القصد تانياً؛ كما نقول في المقاصد الشرعية إنها مقاصد أصلية ومقاصد تابعة، واجممع مقصود للشرع، ويصح من المكلف القصد إلى المقاصد التابعة مع الغفلة عن الأصلية. [...] فكذلك نقول هنا إن دلالة الجهة الثانية لا تمنع قصد المكلف إتيان فهم الأحكام منها؛ لأن نسبتها من فهم الشريعة نسبة تلك من الأخذ بها عملاً. وإذا اتحدت النسبة

(١) هامش (د) من موفقت ٢ ٧٥

كان التفريق بينهما غير صحيح، ونزوم من اعتبار إحداهما اعتبار الأخرى، كما يلزم من إهمال إحداهما إهمال الأخرى»^(١).

وواضح من كلام الشاطبي أن التوفيق بين الجهتين (الأصلية والتسعية) ^١سلم في الاستنباط الشرعي وهو المختار عندنا؛ ذلك أن الفائدة حاصلة سواء تعلق الأمر بالمعنى الأصلي، أو بالمعنى التبعية باعتبار التداخل بينهما، وكل محاولة للفصل تفضي إلى قصور في فهم الشريعة، وعجز عن إدراك مقاصدها؛ ومن ثم فالجهة الثانية (المعنى التبعية) جزء متمم للاستنباط، وموصل إليه؛ وبعد إقرار الشاطبي بالنظرة التكاملية بين الجهتين ينتهي إلى تغليب مذهب المانعين القائلين بعدم اعتبار المعنى التبعية سنداً في تقرير الأحكام الشرعية؛ وفي هذا المقام خلص إلى القول: «فالحاصل أن الاستدلال بالجهة الثانية على الأحكام لا يثبت، فلا يصح إعماله ألبتة. [...] قد تبين تعارض الأدلة في المسألة، وظهر أن الأقوى من الجهتين جهة المانعين، فافتضى الحال أن الجهة الثانية وهي الدالة على المعنى التبعية لا دلالة لها على حكم شرعي زائد ألبتة»^(٢).

فكيف استقام للشاطبي القول بأن المعنى التبعية لا يمنع قصد المكلف إلى فهم الأحكام منها؟ وفي الوقت ذاته لا يصح به الاستدلال؟

وليس من فضول القول في هذا المقام أطراح التعويل على هؤلاء انقائين بالمنع؛ لأن دلالة الجهة الثانية لا تخو من دلالات زائدة، وقد أقر الشاطبي بحصول الفائدة بعد أن أنكرها قائلًا: «لكن يبقى فيها نظر آخر ربما خال أن لها دلالة على معان زائدة على المعنى الأصلي، هي آداب شرعية، وتخلقات حسنة، يقربها كل ذي عقل سسم، فيكون لها اعتبار في الشريعة، فلا تكون الجهة لثانية خالية عن الدلالة جملة. وعند ذلك يشكل القول بالمنع مطلقاً»^(٣).

(١) الموافقات ٢ / ٧٦ .

(٢) الموافقات ٢ / ٧٨ .

(٣) الموافقات ٢ / ٧٨ . ويمكن تنوع المعاني الزائدة المستفادة من الجهة الثانية والمتعلقة ببعض الآداب الشرعية في الموافقات ٢ / ٧٨-٨١ .

وبعل التآني في الأمور، والجري على مجرى التثبت، والأخذ بالاحتياط في مقاربة موضوعات تحتاج إلى استقصاء النظر، وتنوع البتواهد، والأدلة أسمة من الرفع في الردد الذي بدأ واضحاً في مواضع كثيرة من المواقفات؛ فكيف يجزم الشاطبي بالمنع تارة؟ ويخفف من غلواء المنع تارة أخرى؟ .

يقول الشاطبي في معرض حديثه عن عدم صحة إعمال الخية الثانية على الأحكام: «فالصواب بدأ القول بالمنع مطلقاً»^(١). ولا يحتج الأمر إلى مراعاة بسبطة ليفف المستبصر بأدنى تأمل عند اضطراب الشاطبي في الانتهاء إلى قرار، أو رأي يكون خلاصة جامعة للمعضلة المطروحة .

وكان من الطبيعي أن يحرص الشاطبي في الحسم في مسألة الفصل بين القائلين بالمنع، والقائلين بغيره، لسبب قريب ألا وهو: استحالة حبو الخطاب القرآني من الدلالات الزائدة المتعقبة بالأحكام الشرعية؛ نظراً لبلوغ النص القرآني درجة الكفاية اللغوية، سواء ما تعلق منها بالمعنى الأصبي، أو ما تعلق بالمعنى التبعي؛ والتحقيق أن الدلالة وحده؛ لأن المقاصد متداخلة تصب في رافد الحكم الشرعي، وإن اختلفت أغايات والمرامي؛ وقد أقر الشاطبي - رحمه الله - تمككة المعنى التبعي في الاستساض بعد أن أنكر الاستدلال به قائلاً: «فإذا ظهر أن الجهة الثانية يستفاد بها أحكام شرعية، وفوائد عممة ليست داخلية تحت الدلالة بالجهة الأولى، وهو توهين لما تقدم اختياره .

والجواب أن هذه الأمثلة وما جرى محراها لم يستفد الحكم فيها من جهة وضع الأنصاع للمعاني، وإنما استفيد من جهة أخرى، وهي جهة الاقتداء بالأفعال»^(٢).

ولا جدال في أن العائدة حاصبة سواء من وضع الألفاظ للمعاني، أو من المعاني الراجعة المستفادة من الآداب الشرعية والسلوكية، وبهذا المعنى يتحسد مفهوم الدلالة التي تتناول

(١) المواقفات ٢ / ٧٨ .

(٢) المواقفات ٢ / ٨٢ .

المعاني الغوية في إطار الاستعمال سواء كانت هذه المعاني حاصلة من الألفاظ أو بوسائل أخرى؛ فجممة الآداب التي ذكرها الشاطبي لا تخو من دلالة على معانٍ زائدة على المعنى الأصلي، ولها اعتبار في الشريعة؛ إذ لا تخلو أن تكون هناك مناسبة بين اللفظ ومعناه؛ وهذا هو طريق استمداد الدلالة التي تحدد القصد، والحكم الشرعي وهو مناط العمل الأصولي؛ ولعل من أبرز الأمثلة مجسدة للمعاني الزائدة المستوحاة من الآداب الشرعية مبحث الكناية في الأمور التي يستحيا من التصريح بها؛ وفي هذا الصدد يقول إبراهيم نيس: «ومن الألفاظ الدائمة التطور والتعبير في دلالتها. تلك التي تشير إلى التبول والتبرز فلا يكاد اللفظ منها يشع حتى يمحى الذوق الاجتماعي، وتأباه الآداب العامة فيستعاض عنه بأحر من نفس اللغة أو من لغة أجنبية»^(١).

فالتطور الدلالي الذي قرره فقهاء اللغة مبعثه استحباب الكناية، والتعمية في الموضوعات ذات السبب بالناحية الجنسية؛ ولهذا: «كسى القرآن الكريم عن العملية الجنسية بألفاظ كريمة هي: انسَر، احترت، والإفشاء، والمباشرة، والملامسة، والدخول، الرفث»^(٢).

ولعل المستقرئ بصوص المرافقات يبقى أن من الدواعي التي حركت الشاطبي لتعليب ادلالة الوضعية على ادلالة الاجتماعية الاستفادة من سلوكيات الأفراد، والجماعات، وطرق تفكيرهم. وعاداتهم هو الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية في تجاوز حدود العهم، وتحصيه إلى فضاء من الاستنطاق احاف الذي يحمل البص على معان مخالفة لما استقر في لسان العرب؛ وفي هذا الصدد يُقدّم الشاطبي نموذجين في لعهم والتفسير متباينين؛ مغلباً المنهج الذي يقف عند حدود البنية السطحية من النص؛ مستنداً في هذا التغليب إلى التحرج من الانزلاق في متاهات التأويل المذموم؛ والجري وراء تصيد الوحشي من الألفاظ، والعريب من العبارات وهو صنيع يفضي بصاحبه إلى تأويل ناهر، وتمحل بعيد عن روح الخطاب القرآني؛ وفي هذا الصدد يقول: «فكم بين من فهم معناه ورأى أنه

(١) دلالة الألفاظ لإبراهيم نيس ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) المراجع السابق ص ١٤٢ .

مقصود العبارة فداخله من خوف الوعيد ورجاء الموعود ما صار به مشمراً عن ساعد الحد والاحتياط، باذلاً غاية الطاقة في الموافقات هارباً بالكلمة عن المخافات، وبين من أخذ في تحسين الإيراد والاشتغال بمآخذ العبارة ومدارجها، ولم اختفت مع مرادفتها مع أن المعنى واحد، وتفريع التجنيس ومحاسن الألفاظ، والمعنى المقصود في الخطاب بمعزل عن النظر فيه؟ كل عاقل يعلم أن مقصود الخطاب ليس هو التفقه في العبارة، بل التفقه في المعبر عنه وما المراد به. هذا لا يرتاب فيه عاقل^(١).

ولا نزاع في أن الفحص الواعي للمنهج الذي قدمه الشاطبي في مقارنة القرآن الكريم يبين أنه يطرح مستويين من المعالجة في فهم الخطاب:

- ١- مستوى ظاهر النص وهو المستوى المطلوب لوقوفه عند فهم المقصود من العبارة، وهو في ذلك يقرن الفهم بالورع، والخشية من المخالفة الشرعية في الابتعاد عن المراد الإلهي.
- ٢- مستوى التفقه في العبارة؛ وهو المستوى المذموم في نظر الشاطبي لبعده عن روح المقصود وهديه؛ غير أن ما يطرحه الشاطبي في هذا النص يدفعنا إلى صرح حملة من التساؤلات: هل الخطاب القرآني هو مستوى واحد؟ أو هناك مستويات تعبيرية كثيرة؟ ألا يُعد التمسك بظاهر النص، والتشئ ببنية السطحية عاملاً غير مساعد على تفصي حقائق النص الأسلوبية؟ كيف نتمكن من فهم النص القرآني فهماً عميقاً مجرد التفقه في

(١) الموافقات ٣ / ٣٠٧. ولواقع أن تخرج الشاطبي من التوغل في فهم نص القرآني تدعى عن إدراك مرده يسعى أن يفهم في إطار الفكر السلبي الذي حرص حرصاً شديداً على عدم احتراق ما تواضع عنه نسف من فهم القرآن الكريم، ومخالفة العرب وعدم محاربتهم في مقاصد كلامهم، بيد أن نشاطه عند نهج خرس اشترعي في التقييد بفهم السلف لصالح قائل: «وإنما المكارا خروج في ذلك إلى حد الإفراط، به يثبت في كونه مراد المتكلم، ويظهر أنه غير مراد، أو يقطع به فيه، لأن العرب لم يفهم بها قصد منه في كلامه، به يشتغل بالتفقه فيه سلف هذه الأمة. فما يؤمن من سؤال الله تعالى لا يود بقية: من أين فهمه عيسى في قصص التجنيس الفلاسي، مما أنزلت من قولي: ﴿وَهُمْ يَحْسُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف ١٠٤].

الموافقات ٣ / ٣٠٧-٣٠٨. لمزيد من الإحاطة بمسألة تخرج السلف من الإفراط في التوغل بصرف تفصيل ذلك في هامش (٣) من الموافقات ٣ / ٣٠٨. فقد أورد الشيخ عبد الله درر تحريضاً وافياً للمسألة.

المُعَرَّ عنه فقط؟ لم لا يتوسل المفسر بالتفقه في العبارة، والتفقه في المراد معاً لاستجلاء مكونات النص ومرامييه؟.

ألا يوجد منهج وسطي في مقارنة الخطب القرآني مقارنة مسفيضة؟ ما المانع أن يتفقه الدارس في النص القرآني، ويتوغل في تخومه مادام يحور على أسباب الفهم، وأدواته بعيداً عن الإفراط، والتفريط؟.

هذه الأسئلة تبدو مشروعة بالنظر إلى حقيقة الإعجاز القرآني الذي صيغ صياغة لغوية تجاوز حدود الإبلاغ المباشر في التعبير في بعض المواضع؛ إلى عدم التقيد بالمبدل الحرفي؛ لأن اللغة العربية لغة ولود تأتي الأسر، وتتمرد على الحصر؛ وهذا المعنى الذي يؤكد كثافة النص الأدبية، ومكائاته التعبيرية لا يمكن بحال تطبيق مسانك الاستطوق الدعوي مع مرعاة مقاصد لنص، وسياقه التاريخي؛ بياك ذلك أن الخطب القرآني حصاب تحكمه مستويات تعبيرية مختلفة؛ ولا نعتقد أن التفقه في المقصود المعر عنه يعني بالغرض المطلوب ويكفي مؤونة في سلكه حقائق النص؛ بل التفقه في العبارة هو الذي يتيح فرصة الانفتاح على نأويلات مقبولة تنسجم مع مقاصد العرب، وتجري على محرى الشرع؛ ذلك أن النص القرآني غني بألفاظه وعبارته، وهو غني يعصي مشروعية لتحريك المفسرين؛ قصد استكشاف مرامي؛ ولعل خوف الوعيد الذي يتصر من راء تفسير النص تفسيراً قد يصطدم باللغة، ويحامي الشرع هو الهاجس الذي حرك الساطني، وغيره من أنصار لتفسير سأتور إلى بقول ستنحز في الاحراف عن مقاصد الشريعة الإسلامية؛ وهو تخرج يحد سند من خلال بعض النأويلات مغوية، وتفسيرات حيرة كتفسير ساضية ورافضة وجسمية، وغيره من ضرائف لدينية التي تنهكت حرمة لنصوص، وقد سبب. حيث وضعت نص شرقي لأعرض يديولوجية خالصة، ولا خلاف في أن مثل هذه لتفسيرات نقي تؤمن بالافتتاح مصدق، ولانتهائي بدلالة يسعي اصراحب لبعدها عن المقصود، وتعرضها في مذهب التأويل المدمر الذي لا يرعى مقاصد متكلم، ولا نقد. حصائص نص دعوية، ومؤثرته لسيقية.

والحق أن مفهوم موافقة الفهم لما استقر عند السلف الصالح - رضي الله عنهم - كما يطرحه الشاطبي ينبغي أن يُدرك في إطار المحيط الثقافي الذي شكّل مرجعية أبي إسحاق الشاطبي الفكرية، والمعرفية؛ وهي مرجعية تتعامل مع النص القرآني من منطلق الخشية من سوء العاقبة في القول، أو التمثل في التفسير؛ وهي خشية أسيء فهمها عند كثير من العلماء قديماً وحديثاً، فوقفوا بالنص عند حدود الإبلاغ، والإخبار بحجة التحرج من التكلف في استنطاق النص؛ ولعل المقصود من التكلف محاورة الحد في التأويل إلى تأويلات غير منقادة لأصل عربي فصيح؛ بعيدة المأخذ من الناحية اللغوية والسرعية؛ ولكن إذا توافرت الأدوات، وتكملت أسباب الاجتهاد في فهم الخطاب القرآني مع مراقبة روحية، وعقلية للنص المؤول؛ فحينئذ تزول الخشية، وتوضح معالم طريق الاستنطاق اللغوي السليم، وهي مرتبة لا يهتدي إلى سبلها، والوصول إليها إلا الخواص من العلماء.

فلنبحر في النسيج اللغوي القرآني موصول إلى إدراك مقاصده؛ شريطة الابتعاد عن التكلف البارد، والتعسف الجامد في التعامل مع النصوص؛ واستفزاز الألفاظ، وتحريكها وفق هوى المؤول، وقد ذم الشاطبي الاشتغال بالألفاظ في غياب رعاية المعاني بقوله: «ولا يصح أن يُقال إن التمكن في التفقه في الألفاظ والعبارات وسيلة إلى التفقه في المعاني بإجماع العلماء. فكيف يصح إنكار ما لا يمكن إنكاره؟ ولأن الاشتغال بالوسيلة والقيام بالقرض الواجب فيها دون الاشتغال بالمعنى المقصود لا ينكر في الجملة؛ وإلا لزم ذم علم العربية بجميع أصنافه، وليس كذلك بانفاق العلماء»^(١).

فالاشتغال بالمعنى المقصود مع مراعاة وسيلة التفقه في الألفاظ هو موضع الاستحسان، ومكان الاستضراف. ولعل المقصود من الاشتغال هو التدقيق في الألفاظ دون تحميلها مضامين لا تتوافق مع روح النصوص. وحاصل ما ذكره الشاطبي في مسألة التأويل أن امتلاك وسائل النظر في الخطاب القرآني، وتكييفها لخدمة أدلة اللغوية، والشرعية وفق

(١) مؤلفات ٣ ٣٠٧

مسلك الاحتراز ممكن التحقيق؛ إذ يقول: «وإنما هذا كله توقُّع وتحرُّرٌ أن يقع الباطل فيه في الرأي المذموم، والقول فيه من غير تثبت - وقد نقل عن الأصمعي - وحالته في معرفة كلام العرب معبومة - أنه لم يفسر قط آية من كتاب الله، وإذا سئل عن ذلك لم يجب. انظر الحكاية عنه في الكامل للمبرِّد»^(١).

والتحقيق أن الاستناد إلى إحجام الأصمعي في تسويغ عدم الخوض في التفسير يحتاج إلى مناقشة؛ ذلك أن الحكاية التي ذكرها العلامة المبرِّد لا تقدِّم أدلة لهذا الامتناع من التفسير، ولا يمكن أن تكون دليلاً يُستند إليه في الاعتداد عن التفسير؛ وقد وردت القصة التي ذكرها الشاطبي في غير موضع من «الموافقات» في معرض سؤال وجه إلى الأصمعي في تفسير كلمة من بيت شعري يصف روضة قائلاً:

قَرَحَاءُ حَوَاءٍ أَشْرَاطِيَّةٌ وَكَفَتْ فِيهَا الذِّهَابُ وَحَفَّتْهَا الرِّاعِيمُ

يقول المبرِّد معلقاً على عدول الأصمعي عن تفسير كلمة (أشراطية): «وحدثني الزبديُّ قال: سمعتُ الأصمعيَّ وسُئِلَ بحضرتي أو سألتَه عن قوله: أشراطية فقال: باسته واست عرسه وذلك أن الأصمعي كان لا يُنشد ولا يُفسر ما كان فيه ذكر الأنواء بقول رسول الله ﷺ: إِذَا دُكِرَتِ النُّجُومُ فَأَمْسِكُوا، لأن الخمر في هذا بعينه مُطْرَبَةٌ بَنُو كَذَا وكذا، وكان لا يفسر ولا ينشد شعراً فيه هجاء وكان لا يفسر شعراً يوافق تفسيره شيئاً من القرآن، هكذا يقول أصحابه»^(٢).

(١) الموافقات ٣ / ٣١٧.

(٢) الكامل في اللغة والأدب للمبرِّد ٢ / ٤٣. وقد ذكر المبرِّد شاهداً تحرفي يمسك الأصمعي عن تفسير كلمة الشعريين في قول الشَّمَّاح:

طَوَى ظَمَاهَا فِي بَيْضَةِ الصَّنِيفِ بَعْدَمَا جَرَى فِي عَيْنِ الشَّعْرَيْنِ الْأَمْعَرُ

يظهر تفصيل ذلك في الكامل ٢ / ٤٣. والواقع أن الأصمعي يمتنع عن تفسير غريب الألفاظ دون أن يقدم وحياً مشروعاً لهذا الامتناع؛ مع أن العلامة المبرِّد وكتابه الكامل أصل من أصول فن الأدب لا يتخرج من تفسير بعض الآيات القرآنية، بل إنه فرد في حاشيته لكتاب مكاناً لذكر آيات من القرآن قد يغلط في محارها السحويون. يظهر تفصيل ذلك في الكامل ٢ / ٣٩٣. وحاصله عندما وقف مميماً في تفسير قوله تعالى ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]، الكامل ٢ / ٧٩-٨٤.

ولا ريب أن ترك الأصمعيّ للتفسير، وإنشاد شعر الهجاء، وعدم تفسير الشعر الموافق تفسيره شيئاً من القرآن مردود من أوجه:

١- لقد ورد ذمّ النبي ﷺ لتفسير ما له علاقة بالأنواء تحشياً من الوقوع في التفسير الجاهليّ: «وفي الحديث: ثلاثٌ من أمرِ الجاهلية: الطعنُ في الأنسابِ والسياسةِ والأنواءِ [...] وكانت العرب في جاهليةٍ إذا سقط منها نجمٌ وصلح آخرٌ قالوا: لا بدُ من أن يكونَ عند ذلك مطرٌ ورياحٌ فيسببون كلَّ عمتٍ يكون عند ذلك إلى ذلك اسحبه، فيقولون: مُطَرْنَا بنوءِ الثريا والذّرآن والسّمّاك»^(١). وواضح وجه الذمّ في التفسير لارتباطه بعادات جاهلية، وبالتنجيم، والرجم بالغيب.

٢- عدم إنشاد شعر الهجاء، وتفسيره مخالف لما استقرّ في النقد العربي القديم، ويُروى: «عن الرّاء رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ لحسان: اهْجُهم - أو هاجهم - وجبريل معك»^(٢). وهذه الرواية لها دلالة عميقة في هذا السياق.

٣- الإحجام عن تفسير الشعر الموافق لتفسير بعض القرآن عند الأصمعيّ مخالف ما عُرف عن بعض الصحابة، والتابعين كما رُوِيَ عن ابن عباس قوله: «إذا قرأ أحدكم شيئاً من القرآن فدم يدر ما تفسيره فليلتزمه في الشعر فإنه ديوان العرب»^(٣).

٤- الوقوف عند حدود شدة التحرج الدينيّ عند السلف تقديساً للقرآن الكريم، وشعورهم بأن التفسير شهادة على الله؛ جعلهم يتقيدون بالتفسير التوفيقيّ المفعول إليهم، ومع ذلك ظهرت تفسيرات بالرأي مقبولة.

٥- استناد الشاطبيّ إلى رواية امتنع الأصمعيّ عن التفسير، وإسناد شعر الهجاء لا ينسجم إطلاقاً مع ما هو معلوم عند العلماء من أن القرآن بحر عميق لا تنقضي عجائبه، ولا تُبلغ غايته.

(١) لسان العرب لابن منصور ١ / ١٧٥ - ١٧٦.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٦ / ٣٧٤، رقم الحديث ٣٢١٣.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ٢٤١. يطرأسعر والشعراء لابن قتيبة ص ٧٣.

٦ كثير من العنماء لهم الإمامة العظمى في اللغة، والنحو ولا يُشَقُّ لهم غبار كالمبرّد وابن جني و الزمخشري وأخرجاني لم يمتنعوا عن التفسير والتأويل؛ إيماناً منهم بطائفة القرآن، ونكتته الأسلوبية أنني لا ننضب، وإن جَانَبَ الصواب بعضهم في تفسيره كالزمخشري في تخريج بعض الآيات ذات الحساسية العقدية.

٧ إن صعوبة مأخذ التفسير، ووعورة مسلكه لا يمنع من وجود تفسير وسط يعتمد الرفق في التوغل، ويسأى عن العنف في الاستنطاق، والموسوعة التفسيرية الضخمة التي بين أيدينا شهادة حية على إمكانية تأسيس منهج وسطي في التفسير؛ لأن ظاهر ألفاظ اللغة القرآنية لا يفي بأغراضها المقصودة.

يقول الإمام الرركشي - رحمه الله - في معرض تفسيره للآية [الأنفال: ١٧]، مبيناً أن الإحاطة بظاهر النص غير معنية ومحزنة عن المراد الإلهي: «ومن أحاط بظاهر التفسير - وهو معنى الألفاظ في اللغة - لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ فظاهر تفسيره واضح، وحقيقة معناه غامضة؛ فإنه إثبات لرمي، ونفي له، وهم متضادان في الظاهر، ما لم يفهم أنه رمى من وجه، ولم يرم من الوجه الذي لم يرم ما رماه الله عز وجل»^(١).

ويكفي هذا الشاهد دلالة على أن الخطاب القرآني خطاب يتجاوز الظاهر إلى الباطن، ولا تستطيع لدلالة المعجمية أن تسعفنا في تلمس المقصود الخفي، وتكشف حجاب سترته، لأن الاقتصار على صواهر الألفاظ لا يعصي إلى كشف دلالات الخطاب؛ بل الدلالة تستقي من بواطن الألفاظ؛ لما بين الألفاظ من فروق دلالية دقيقة لا تُنال إلا بفضل الروية، وطون التدبر: «فلفظ السارق عند الأصوليين لا يُطلق إلا على مَنْ يأخذ مال الغير خفية من حرر، أما الذي يقوم بسرقة القبور فيسمى «نَبَاشاً» وَمَنْ يسرق مال الغير في حالة التيقظ

(١) الزمخشري في علوم القرآن للرركشي ٢ / ١٥٥ - ١٥٦

يسمى «نَشْأَلًا»، وهي أحوال يتوقف على معرفتها وتحديد دلالتها تقرير حكم شرعي^(١).

فاختلاف الألفاظ من المنظور الدلالي يؤدي إلى اختلاف تقرير الأحكام الشرعية؛ ذلك أن الألفاظ أدلة المعاني وحسبنا أن نشير إلى اختلاف الفقهاء في لفظ (الملازمة)؛ وما ترتب عنه من أحكام شرعية متباينة؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]؛ إذ نجد أن بعض فقهاء المالكية قد فهموا النص على دلالة الأصلية الحقيقية؛ وهو المعنى المراد من الملازمة، وترتب عليه اعتبار الملازمة ناقضة لموضوع. على حين فهمها الأحناف على أن المقصود بها معناها المجاري وهو الجماع؛ وبالتالي حكموا بأنّ اللبس بالمعنى الحقيقي ليس ناقضاً للموضوع؛ فالذي يُستفاد من هذا الاستشهاد أن لغة العرب يُحتجّ بها في الاستنباط الشرعي، ويوكل إليها الاحتجاج؛ لأن التنازع بين الفقهاء هو محل الاستعمال اللغوي في موضوعات الحقيقة والحاز، وهناك نماذج حية تعزز حاجة الأصوليين إلى معرفة موضوعات اللغة من حيث الحقيقة، والمجاز والخصوص والعموم، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، وغيرها مما يُعد من أساسيات العربية.

ولعل مما له دلالة في هذا المقام اختلاف بعض العلماء في تخريج الحديث النبوي الشريف الذي رُوِيَ بروايتين مختلفتين لفظاً في باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد. قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ حُنْبٌ»^(٢).

وفي الحديث الثاني: «قَالَ لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَحْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»^(٣).

(١) ضاهرة التأويل وصلها باللعبة للسيد أحمد عبد لغفار ص ١٢٣

(٢) الجامع الصحيح للإمام مسلم ١ / ١٦٣ .

(٣) صحيح اسحاري ١ / ٦٩ وقد دار نقاش صوب بين الفقهاء في بحث كلمات يحويه ترتب عيب مسائل فقهية. ينظر تفصيل ذلك في الأشباه والنظائر للسكني ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٣٨٠ ، ورؤية لرئيس من الطرف والتفائس في تخريج الفروع لفقهية على القواعد الحوية لاسن المرند

والإشكال القائم في استنباط الحكم الشرعيّ من هذين الحديثين الشريفين هو من صميم المعضلات اللغوية؛ بيان ذلك أن النهي، أو طلب الكف عن القيام بالفعل (الجمع بين البول والاعتسال منه) استفيد من حرفي العطف (ثم والواو العاطفة)، وهذا ما قرّره الصنعاني بقوله: «قلت: والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث إنما هو عن الجمع بين البول ثم الاعتسال منه، سواء رفعت اللام أو نصبت، وذلك لأنّ ثم تفيد ما تفيد الواو العاطفة في أنها للجمع، وإنما اختُصت ثم بالترتيب فالجميع واهمون فيما قرّروه، ولا يُستفاد النهي عن كل واحد على انفراده من رواية البخاري، لأنها إنما تفيد النهي عن الجمع، ورواية مسلم تفيد النهي عن الاعتسال فقط»^(١).

فالنهي في الحديثين واضح في باب من اغتسل في الماء الراكد وهو جنب، أو تبوّل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم اغتسل منه؛ فالتخريج النحويّ كما هو جليّ في الحديثين السابقين ترتب عليه مسألة فقهية كانت محل خلاف بين الفقهاء؛ ومما له دلالة خاصة في هذا المقام ما ذكره صاحب سُبُل السلام في اختلاف الأصوليين في تقرير حكم شرعيّ من خلال تباين الفهم في إدراك الدلالة المعجمية لكلمة (خمر) وما انجرّ عن هذا التباين من استنباط شرعيّ؛ إذ يقول الإمام الصنعاني: «وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب، وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ولا يتناوله اسم الخمر، وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وفهم الصحابة [...] وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم»^(٢).

(١) سُبُل السَّلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني ١/ ٤٧، مزين من التفصيل في المسألة ينظر كتاب الطهارة من سبيل السلام شرح بلوغ المرام ١/ ٤٦-٤٨.

(٢) سُبُل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للصنعاني ٤/ ٥٨-٥٩. ينظر سط مسألة موقع المعرفة اللغوية في استنباط حكم تحريم الخمر في سبيل السلام ٤/ ٥٧-٧١، ٦١.

ولا نزاع في أن الدراسة الفقهية محوجة، ومفتقرة إلى علوم العربية، ومنضبطة على سننها وأصولها، ولا يقتصر ذلك على القرآن الكريم؛ بل يتجاوزه إلى الحديث الشريف؛ لملازمة العضوية بين الخطاب القرآني، وعلوم العربية.

ولعل من أبرز القضايا المركزية التي كان لها نصيب من الرعاية في «الموافقات» مسألة تعنى الاجتهاد بتحقيق المناط وفي هذا الضرب يرى الشاطبي أن الاجتهاد لا تعلق له بالمقاصد؛ ولا يفتقر إلى علوم العربية: «لأن المقصود من هذا الاجتهاد إنما هو العلم بالموضوع على ما هو عليه، وإنما يُفتقر فيه إلى العلم بما لا يعرف ذلك الموضوع إلا به، فلا بد أن يكون المجتهد عارفاً ومجتهداً من تلك الجهة التي ينظر فيها، ليتنزل الحكم الشرعي على وفق ذلك المقتضى»^(١).

فالنظر الشرعي في المسائل ذات النسب بتحقيق المناط يُرجع فيها إلى الجهة التي بموجبها يتوصل الفقيه إلى تقرير الحكم؛ ولا ينبغي أن يفهم أن الافتقار إلى العلم بما يُعرف به مناط الحكم الشرعي اخراج عن علوم العربية ومقاصد الشريعة يقلل من أهمية العلماء في الاستنباط؛ وإنما إحاطة المجتهد بهذه الجهات الثلاث من سمات بلوغ درجة الاجتهاد

(١) الموافقات ٤ / ١١٩ . وقد أورد الشيخ عبد الله دراز - رحمه الله - مثلاً حياً لعدم اشتراط علوم العربية ومقاصد الشريعة في الاستنباط المتعلق بتحقيق المناط بقوله: «خذ هذا المثال لزيادة الإيضاح: الحكم الشرعي أن من يعتره المرض أو يتأخر برؤيه بسبب استعمال الماء يُرحص له في التيمم، فإذا أردنا معرفة الحكم الشرعي بالنسبة للمريض برخص له أو لا يُرحص، فإسأله عن اللغة العربية ولا إلى معرفة مقاصد الشرع في باب التيمم فضلاً عن سائر الأبواب، إنما يلزم أن نعرف بالطريق الموصل هل يحصل ضرر فيتحقق لمناط؟ أم لا فلا يتحقق؟ ولا شأن لهذا بواحد من الأمرين، وإنما يُعرف بالتحارب في الشخص نفسه أو في مثاله أو بتقرير صبيب عارف». ينظر هامش (١) من الموافقات ٤ / ١١٩ . ولا إشكال في التحويل على التجربة الشخصية والواقعية للمريض في معرفة الضرر الذي سيلحق به من حراء التيمم، وبالتالي اختيار الحكم الشرعي المناسب له إما بالترخيص أو عدمه؛ كما أن تقرير الطبيب العارف بالمرض هو مساعد على تقرير الحكم الشرعي . وهنا نلاحظ أن الاستنباط لا يكتفي بالمقاصد وعلوم العربية؛ وإنما عدم المجتهد بالموضوع على ما هو عليه هو السبيل إلى تقرير الأحكام؛ مع ضرورة التمسك بعلوم العربية والمقاصد في الاستنباط لبلوغ درجة الكمال في الاجتهاد . ينظر الموافقات ٤ / ١٢٠ .

السُّنِّيَّة؛ غير أن المتألم الذي ذكره الشاطبي - رحمه الله - في التذليل على الاجتهاد المرتبط بتحقيق المناط لا ينسجم مع ما أراده من التمثيل؛ عندما قال: «... كالمحدث العارف بأحوال الأسانيد وطرقها، وصحيحها من سقيمها، ما يحتج به من متونها مما لا يحتج به، فهذا يعتبر اجتهاده فيما هو عارف به، كان عالماً بالعربية أم لا، وعارفاً بمقاصد الشارع أم لا»^(١).

ولا مندوحة عن مناقشة الشاطبي في هذه المسألة؛ لأنها مدار البحث، وملاكه؛ وإذا تقررت مكانة العربية في الاستنباط كما أسلفنا سابقاً، فإنه من العسير الاطمئنان إلى رأي الشاطبي في عدم اشتراط علوم العربية في الاجتهاد، الذي له تعلق بارز بتحقيق المناط؛ ذلك أن هذا الضرب من الاجتهاد وإن احتج فيه إلى النظر إلى جهة تحقيق المناط؛ غير أنه لا يخلو من الافتقار إلى علم العربية، ومقاصد الشريعة؛ بيان ذلك كله أن النص الشرعي الذي هو محل النظر لا ينفك في بنيته الشرعية عن الصياغة اللغوية؛ ثم إن بلوغ مرتبة الاجتهاد تستوجب الجمع بين مختلف المعارف؛ كما أن المسائل الفقهية متنوعة بتنوع المقاصد الشرعية، وتنوع علوم العربية التي تغطي مساحة واسعة من الحقيقة والمجاز والمنطوق والمفهوم والخاص والعام، وغيرها من أساسيات علم الأصول؛ وقد دُلَّ الشاطبي على عدم اشتراط العربية في الاجتهاد المرتبط بتحقيق المناط قائلاً: «والدليل على ذلك ما تقدم من أنه لو كان لازماً لم يوجد محتهد إلا في الندرة، بل هو محال عادة وإن وُجد ذلك فعلى جهة خرق العادة، كآدم عليه السلام حين علمه الله الأسماء كلها، ولا كلام فيه»^(٢).

(١) الموافقات ٤ / ١١٩ . والتحقيق أن معرفة متن الأسانيد يفتقر إلى العربية بخلاف السد لارتباطه بعلم الرجال (الشرح والتعديل)، وقد ردّ الشيخ عبد الله درار على الشاطبي في المسألة قائلاً: «كيف هذا مع أن انترجح بالمتن يكون بالمرجحات، المراجعة إلى الألفاظ ككون ما دل بالحقيقة يُحتج به ولا يُحج بما عارضه الدال بالبحر، وهكذا . فلا بد في هذا الموضوع من علم العربية . أما انترجح بالإسناد فقد يسلم فيه عدم 'تتوقف على شرط العربية' . بظرف هامش (٢) من الموافقات ٤ / ١١٩ .

(٢) الموافقات ٤ / ١٢٠ .

ومن الثابت في العقول، والقياس في النفوس أن الاجتهاد هو استفراغ الوسع في الجهد، ولا وجود للاجتهاد المطلق؛ لأن ذلك محال لفطرة الإنسية، ومحدودية العقل البشري تشهد ببطلانه؛ فالاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية على اختلاف ضروبه ما تعلق منه بتحقيق المنط، أو المقاصد أو غيرهما محجور إلى العربية؛ وهذا ما اختاره عبد الله درار - رحمه الله - في معرض مناقشة الشاطبي في المسألة، وتبيان تهافت الدليل الذي استند إليه أبو إسحاق متسائلاً: «ولا يتأتى أن يقال إذا توقف الاجتهاد بأي نوع منه عليهما لم يوجد مجتهد . كيف وهما الركنان في أكثر أنواع الاجتهاد؟»^(١).

وحاصل القول: إن عدم أصول الفقه مفتقر إلى علوم العربية في كل أنواع الاجتهاد الفقهي، وإن تفاوتت درجة الافتقار والاستعانة؛ ومن اتعسف، والضم أن نتجاهل الكثير من النماذج العملية الحية التي تدل على مركزية العربية في كل اجتهاد فقهي؛ لذا سنعرض في خاتمة هذه الدراسة لبعض النماذج الناطقة، والشاهدة على افتقار الفقهاء، والأصوليين لمعرفة دقائق العربية؛ ولن نخوض في هذه العجبات إلا بالقدر الذي يزم في دفع بعض الاضطراب الذي شاب «الموافقات» في المسألة .

٣- نماذج حية من تعلق الاستنباط الشرعي بعلوم العربية:

لا جرم أن المسلك الفقهي محجور إلى اللغة، ومفتقر إلى سنن العرب، وأعرافها في التعبير؛ حيث لا غنى للنظر الشرعي عن علوم العربية؛ وهي حاجة مشروعة بالنظر لطبيعة الوثائق المتينة التي تشهد لخدمة المراء الإلهي؛ وتحقيق المقصود من ادراسة الأصولية؛ ولعل من تجليات هذا التداخل المعرفي ما لمسناه من استعانة لفقهاء بالغة في التخريج الفقهي؛ وهو ما أقره الإمام الشاطبي في مواضع متفرقة من «الموافقات»؛ مسترشداً بإجماع العلماء على أن التمكن من العربية، والتبحر في دقائقها من شروط ينوع مرتبة الاجتهاد .

(١) الموافقات ٤ / هامش ٢ ص ١٢٠ .

وقد أصاب مفصل الحقيقة بعض القدماء في وصف طبيعة العلاقة العضوية التي تجمع بين اللغة، والفقه؛ إذ شبهها الإمام الحوي اللغوي اس السيد النطلموسي بالأخوة الحقيقية في معرض حديثه عن فاقة الفقه إلى علم الأدب؛ إذ ذهب إلى: «أن الطريقة الفقهية مُفتقرة إلى عدم الأدب، مُؤَسَّسة على أصول كلام العرب، وأن مثلاً ومثله قور أبي الأسود الدؤلي: فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهَا أُمُّه بِلَانِهَا»^(١).

ولقد أدرك كثير من العلماء بدرجات متفاوتة عمق العلاقة المتينة بين علم الأدب، والعمل الأصولي؛ فنجد أن اختلاف اللفظ من حيث الاشتقاق يترتب عليه تباين الفقهاء في زاوية النظر إلى النص الشرعي، واستمداد الحكم منه؛ ولعل من أبرز السامح التي تعزز هذا التوجه ما ذكره ابن يعيش في حكم الطلاق المستمد من اختلاف الفقهاء في اسم الفاعل، والمصدر من لفظ الطلاق حيث يرى أنه: «إذا قال: أَنْتِ طَالِقٌ طُلِّقْتَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَوْ، وَلَوْ أَنِّي بَلَفَظَ الْمَصْدَرَ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ إِلَّا بِنَيْتِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ إِنَّمَا هُوَ كَنَايَةٌ عَلَى إِرَادَةِ إِيقَاعِ الْمَصْدَرِ مَوْقِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ»^(٢).

(١) السسه على الأساس التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم لبطلانيوسي ص٦

(٢) شرح المفصل لاس يعيش ١ / ١٢ ومن اساطرت الطريقة في لثراث العربي والإسلامي الماظرة التي دارب بين الكسائي وأبي يوسف الفقه الحنفي، ومدار الماظرة أنه: «رحل أبو يوسف عني الرشيد - والكسائي عنده بمارحه - فقال به أبو يوسف: هذا الكوفي قد استفرعك وعلب عبيك؛ فقال: يا أبا يوسف؛ إنه ليأبسي بأشياء يشتمل عليها قلبي، فأهل الكسائي على أبي يوسف قال: أنا يوسف: هل لك في المسألة؟ قال: نحو أو فقه؟ قال: بل فقه؛ فصحت الرشيد حتى فحص برحله ثم قال: تُنفي على أبي يوسف فقهاً؟ قال: نعم، قال: يا أبا يوسف: ما نقول في رحل قال لامرأه: أنت طالق؟ دخلت الدار؟ قال: إن دخلت الدار طلقت؛ قال: أحضات يا أبا يوسف، فصحك الرشيد ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال: «أَنْ» فقد وجب الفعل، وإذا قال: «إِنْ» فلم يجب، ولم يقع الطلاق؛ قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي». طلمات الحويين واللغويين لئرسدي ص١٣٨ ١٣٩. وعني عن البيان المارق الجوهري الدقيق في المسألة التي ترنب عليها تقرير حكم شرعي؛ وهذه لصائف بحوة فقهية لا يبصرها إلا ذوو الأدهان المصافية، والعقول الناقبة من النحويين، ولا حظ لبعض الفقهاء فيها.

ومن هذه النكت النحوية، والفقهية اللطيفة يتقرر المطلوب في استخراج الأحكام الشرعية من النصوص وفق ما تقتضيه عادات العرب في الاستعمال؛ ولعل تركيز القدماء على هذه المسائل التي تُعد دقيقة المسلك، لطيفة المأخذ؛ والتي لا يتوصل إلى الدقيق منها إلا العلماء الذين لهم دربة؛ ومران في التعامل مع دقائق الألفاظ، ورقائق المعاني النحوية؛ واللافت للنظر أن مسألة الطلاق من أكثر مسائل الفقهية رعاية ودراسة؛ وقد حظيت باهتمام اللغويين، والنحويين؛ ولئن توحدت مسألة الطلاق؛ فلقد تعددت الأحكام الشرعية المستنبطة منها لتعدد زوايا النظر النحوي في الطلاق، وقد أورد ابن هشام الأنصاري حادثة تعزز آلية النظر النحوي في المسائل الفقهية؛ إذ يقول: «كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالَرَّقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخَرَّقِي يَا هِنْدُ فَالْحَرْقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَّاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخَرِّقُ أَعْوُ وَظَلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه، فسألته، فقال: إن رَفَعَ ثلاثاً طَلَّقْتَ واحدة، لأنه قال: «أَنْتِ طَلَّاقٌ» ثم «خبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طَلَّقْتَ ثلاثاً، لأن معناه أَنْتِ طَالِقٌ ثلاثاً، وما بينهما حملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليّ بحوائر، فوجهتُ بها إلى الكسائي»^(١).

وحاصل هذه الحادثة أن علامات الإعراب الأصلية في الأسماء لها تأثير واضح في تقرير الحكم الشرعي واستنباطه؛ ولعل عمدة التحريج النحوي للمسألة هو العلامة النحوي الكسائي؛ وهنا يجب الإشارة إلى حقيقة تراثية لا ينكرها إلا مكابر مباحث؛ وهي احترام التخصص المعرفي خشية الوقوع في الزلل؛ ولعل من تجليات هذا الورع المعرفي إحالة أبي

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام ابن هشام الأنصاري المصري ١/ ٦٤ - مظهر شرح المعصن لاس يعيش ١/ ١٢-١٣-١٤

يوسف الفقيه الحنفي المسألة على الكسائي؛ ذلك أن لكر صناعة هلاً يرجع إليهم في فك ما استخلق من معضلات العلم، ودقائقه؛ والفرق الحواري في مسألة الصلاق يكمن في اختلاف المصدر عن اسم الفاعل؛ ولاريب أن هذا الاختلاف موجب لاختلاف الاستنباط . ولا يسمح المجال بتفصيل القول في النماذج الحية التي ذكرها العلماء في مسائل نحوية يترتب عليها مسائل فقهية، ونكفي الإشارة إلى أن استقراء التراث النحوي يسن بجلاء عناية اللغويين بالمعضلات الفقهية، ويمكن أن نختم هذه الدراسة بمودج راقٍ لخواهر هذه العلاقة التاريخية بين علم الأصول، وعلم العربية .

يقول ياقوت الحموي: «حدثنا القاضي أبو حامد أحمد بن بشر قال: كان الفراء يوماً عند محمد بن الحسن، فتداكر في الفقه والنحو، ففصل الفراء النحو على الفقه، وفضل محمد بن الحسن الفقه على النحو، حتى قال الفراء: قل رجل أنعم النظر في العربية، وأراد علماً غيره، إلا سهل عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا، قد نعمت النظر في العربية، وأسألك عن باب من الفقه. فقال: هات على بركة الله تعالى . فقال له: ما تقول في رجل صنى فسها في صلاته، وسجد سجدتي السهو، فسها فيهما؟ فتفكر الفراء ساعة، ثم قال: لا شيء عليه . فقال له محمد بن الحسن: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدت السهو تمام الصلاة، وليس لتمام تمام . فقال محمد بن الحسن: ما ظننت أن آدمياً مثلك» (١) .

وقد يفيدنا أن نعرض لهذه المفاضلة لمعرفة لثني ذكرها ياقوت الحموي بين النحو، والفقه؛ ننبش أن امتلاك ناصية القول، والتشحر في أسرار عربية، ولعوض في تحومها كغفل رجل الكثير من القضايا المعوية في الفقه؛ ولعل هذه الحادثة تعزز حرصنا على مكانة عربية باعتبارها مصباح علوم، ومصباح فنون، ولا ننس أن استثمار الفراء - رحمه الله -

(١) معجم الأدباء - سيرة حموي ١ ٤٢ ٤٣

لمبحث التصغير في حل مسألة السهو في الصلاة يكفي دليلاً على حاجة الفقه إلى النحو في كل مباحثه، وموضوعاته؛ ونلاحظ من خلال المحاوراة التي تمت بين الفراء، ومحمد بن الحسن أن العلامة النحوي الفراء انتقل من موقع معرفي إلى آخر؛ بيان ذلك أن الأصل أن يسأل الفقيه نحويًا في النحو لا أن يسأله في الفقه؛ ولكن لما كان النحو آلة في الاستنباط، وأداة في تحصيل المبادئ الشرعية، وتقريبها تمّ هذا الانتقال العممي من تخصص إلى آخر؛ إيماناً من الفراء بأن المعرفة الشرعية متكاملة، ومتداخلة؛ ومحوحة إلى إنعام النظر؛ وهما تستوقعني رؤية الفراء لحجم الاستعانة بالنحو في طلب مختلف العلوم؛ بحيث أقرّ بإجالة النظر، وإطاف الفكر في تحصيل العربية؛ وكأنه يمح إلى أن مجرد الوقوف عند المباني لا يفي بالعرض المقصود، ومكانة الفراء في العربية معلومة، وتبحره في أغوارها، ودقائقها لا خلاف فيه بشهادة محاوره محمد بن الحسن الذي شهد له بعلو الكعب، ورسوخ القدم في العربية .

* * *

الخاتمة

وجماع الأمر أن أنا إسحاق الشاطبي - رحمه الله - استمد من أصول الفقه الزاخر آليات الاستدلال على الأحكام الشرعية؛ كما ارتشف من معين الخطاب القرآني الفياض؛ فجاء كتاب «الموافقات» في منتهى التحقيق والعرفان؛ ليحسد نقلة معرفية ناضجة في التراث الفقهي، مسترشداً بجهود سابقيه من الفقهاء كالشافعي، وغيره من الأصوليين؛ غير أن موقفه من مكانة العربية في استنباط الأحكام الشرعية يدعو الباحثين إلى توسيع مجال النظر فيه، ومراجعة آرائه؛ ولعل مما يعطي مشروعية هذه المراجعة العلمية ما يأتي:

١ - تذرع الإمام الشاطبي بالمتزع التحريدي في عرض مسائل الكتاب مما يعطي انطباعاً لأي مشتغل بأصول الفقه أن الكتاب ينحو في كثير من مادته العلمية إلى المنطق، والفلسفة؛ وهنا نرى حاجة الباحثين إلى تبسيط بعته، وتخييصها مما شابها من لغة الجدل .

٢ - ضرورة إعادة النظر في كتاب «الموافقات»، وترتيبه وفق خطة منهجية، وعلمية محكمة تنسجم مع موضوعات علم الأصول؛ بحيث لا يحدث اضطراب منهجي في عرض المادة العلمية .

٣ - سلك الشاطبي مسلك التنظير والتأصيل، وقلّ حظ الممارسة العملية، والمقاربة المنهجية للمسائل الفقهية .

٤ - إن دراسة علم الأصول دراسةً محزنة، ومغنية عن الكفاية لا بد أن تنطلق من دراسة علم اللغة، والتبحر فيها، وعدم الاقتصار على القدر البسيط منها كما يرى بعض العلماء .

٥ - إعادة النظر في كثير من المفاهيم المنهجية التي طرحها الشاطبي مثل: العارية، المائدة، التأويل، وتقسيمه للعلوم، ونظراته إلى المعارف الإسلامية المختلفة، كاللغة والفلسفة، وعلم الكلام .

٦ - استثمار الآليات الاستدلالية التي توسل بها الشاطبي في الموافقات بعد نهذبيها، والاستغانة بها في إيجاد حلول لكثير من بوازل هذا العصر .

ونعوذ بالله من زلل القلم، وخطل الرأي، وبه التوفيق .

المصادر والمراجع

- ١- أيجد لعلوم، السيد صديق بن حسن خان القنوجي الحارثي (١٣٠٧هـ)، وضع حواشيه، وفهارسه أحمد شمس الدين، ط١ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لسان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- اتجاهات البحث الأسنوبي (دراسة أسنوبية)؛ اختيار وترجمة وإضافة، محمد شكري عياد، ط١ دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، ١٩٨٥م.
- ٣- الإنفاق في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ط٤ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (٦٣١هـ)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر، ١٣٨٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد اشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت لبنان (د.ت).
- ٦- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن عبي بن محمد الحر حبي (٧٢٩هـ)، تحقيق عبد نقادر حسين، ط مكتبة الآداب القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٧- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن عبي بن عبد الكافي السنكي (٨٧٧١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت لسان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٨- إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله شمس الدين محمد الدمشقي المعروف بابن القيم (٧٥١هـ)، تحقيق وضبط عبد الرحمن الوكيل، ط دار الكتب الحديثة، بيروت (د.ت).
- ٩- الأغاني، أبو الفرح الأصبهاني (٣٥٦هـ)، تحقيق وإشراف حمة من الأدباء، ط الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٣م.
- ١٠- اقتضاء الصرّاء المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق وتعليق ناصر بن عبد الكريم العقل، ط٥ مكتبة الرشد، الرياض المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١١- البحث الدلالي عند الأصوليين، محمد يوسف حليص، ط عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١م.

- ١٢- أبرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الحسي، القاهرة، ١٩٥٧ م.
- ١٣- البيان والبيان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، ط ٤ مكتبة الخالجي، القاهرة، ١٣٩٥ هـ. ١٩٧٥ م.
- ١٤- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قسيمة (٢٧٦ هـ)، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط ٢ دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣ هـ-١٩٧٣ م.
- ١٥- تحديد المنهج في تقويم التراث، صه عبد الرحمن، ط ١ المركز الثقافي العربي، إدار البيضاء، ١٩٩٤ م.
- ١٦- التراث والحداثة (دراسات.. ومناقشات)، محمد عابد الجابري، ط ١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، تموز / يوليو ١٩٩١ م.
- ١٧- منصور الدعوي عبد الأصوليين، السيد أحمد عبد الغفار، ط ١ مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠١ هـ-١٩٨١ م.
- ١٨- تفسير القرآن الحكيم أشهر بـ «تفسير المنار»، لسيد محمد رشيد رضا (١٣٥٤ هـ)، ط ٢ دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان (د.ت)
- ١٩- التفسير الكبير: مفتيح الغيب، محمد فخر الدين بن صبياء الدين عمر الرازي (٦٠٦ هـ) ط ٣ دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت) .
- ٢٠- انتسه على الأسباب التي 'وجت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم، أبو محمد عبد الله بن السيد البصيرسي (٥٢١ هـ)، تعليق أحمد حسن كحيل وحزمة عبد الله الشري، ط ٢ مكتبة المتنبي للطبع والنشر والتوزيع، بغداد ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
- ٢١- الجامع الصحيح، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري السابوري (٢٦١ هـ)، ط دار الفكر، بيروت لبنان (د.ت) .
- ٢٢- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن حني (٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد عبي السحار، ط ٢ دار الكتاب العربي، بيروت لبنان (د.ت) .

- ٢٣- خلافة الإنسان بين الوحي والعقل « بحث في جدلية النص والعقل والواقع »، عبد المجيد النجار، ط ١ دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٤- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، صحح أصله محمد عبده ومحمد محمود التركيزي الشنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه السيد محمد رشيد رضا، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٩٨١م.
- ٢٥- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ط مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ٢٦- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر (د.ت.).
- ٢٧- الرسالة الفقهية، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) مع غرر المقالة في شرح غريب الرسالة، أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمادة المغراوي، إعداد وتحقيق الهادي جَوَّو محمد أبو الأجفان، ط ١ دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ٢٠- زينة العرائس من الطرف والنفاثس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالح الدمشقي المعروف بـ « ابن المبرد » (٩٠٩هـ)، دراسة وتحقيق رضوان بن مختار بن غربية، ط ١ دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢١- سُبُل السَّلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الأمير اليميني الصنعاني (١١٨٢هـ)، صححه وعلق عليه وخرَّج أحاديثه فواز أحمد زمرلي وإبراهيم محمد الجمل، ط ٥ الدار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٢- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، وفي ذيله الجوهر النقي، ط دار المعرفة، بيروت لبنان (د.ت.).
- ٢٣- شرح البدخشي (مناهج العقول شرح منهاج الوصول)، محمد بن الحسن البدخشي (٩٢٢هـ) ومعه شرح الأسنوي (نهاية السؤل) للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (٧٧٣هـ)، ط مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، بالأزهر، مصر (د.ت.).
- ٢٤- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، ط عالم الكتب، بيروت (د.ت.).

٢٥- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، ط ١ دار إحياء العلوم، بيروت لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٦- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٧- صبح الأعشى، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (٨٢١هـ)، ط المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩١٣م.

٢٨- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٥٦هـ)، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان (د.ت).

٢٩- الصناعتين (الكتابة والشعر)، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل، ط المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٠- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، ويليه مختصر السيوطي لكتاب نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان لتقي الدين بن تيمية، علّق عليه علي سامي النشار، ط دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (د.ت).

٣١- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١ محمد سامي أمين الخانجي الكتبي، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٣٢- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم (٧٤٩هـ)، أشرفت على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٨٠م.

٣٣- ظاهرة التأويل وصلاتها باللغة، السيد أحمد عبد الغفار، ط دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (د.ت).

٣٤- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة أحمد بن القاسم الحزرجي (٦١٦هـ)، شرح وتحقيق نزار رضا، ط ١ منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ١٩٦٥م.

- ٣٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)-عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٣٦- فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، ط بيروت، ١٩٧٤م.
- ٣٧- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الشرعية، أبو الحسن علاء الدين ابن اللحام علي بن عباس البعلبي الحنبلي (٨٠٣هـ)، تحقيق وتصحيح محمد حامد الفقي، ط مكتبة السنة المحمدية، القاهرة (د.ت).
- ٣٨- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن زيد المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، ط مؤسسة المعارف بيروت (د.ت).
- ٣٩- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي (١٠٦٧هـ)، حققه لطفي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية عبد المنعم محمد حسنين مراجعة أمين الخولي، ط وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.
- ٤٠- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم (٧١١هـ)، ط ١ دار صادر، بيروت لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٤١- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، ط ٣ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٤٢- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، شرح وتصحيح محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط مطبعة صبيح، القاهرة، ١٢٨٢هـ.
- ٤٣- المستقصى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ)، تحقيق وتعليق محمد سليمان الأشقر، ط ١ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٤٤- معجم الأدباء، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ)، ط ١ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٥- معجم مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (٤٠٢هـ)، تحقيق: نديم مرعشلي، ط دار الكاتب العربي (د.ت).

٤٦- مُغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢هـ.

٤٧- مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد أبو عبد الله الخوارزمي (٩٩٧هـ)، ط الشرق، القاهرة (د.ت).

٤٨- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (٩٦٨هـ)، مراجعة وتحقيق: كامل يكري وعبد الوهاب أبو النور، ط دار الكتب الحديثة، القاهرة (د.ت).

٤٩- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، ط الشركة التونسية للتوزيع، تونس (د.ت).

٥٠- المقدمة، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٨٠٨هـ)، ط دار الجيل، بيروت (د.ت).

٥١- المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، محمد فتحي الدريني، ط ٣ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٢- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، شرحه وخرّج أحاديثه عبد الله دراز، وضع تراجمه محمد عبد الله دراز، ط دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (د.ت).

٥٣- ميزان العمل، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، ط دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٤- نحو منهج جديد لدراسة علم أصول الفقه، مجلة إسلامية المعرفة، محمد الدسوقي، العدد الثالث، السنة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ماليزيا، رمضان ١٤١٦هـ / يناير ١٩٩٦م.

٥٥- النص القرآني ومشكل التأويل، مجلة إسلامية المعرفة، مصطفى تاج الدين، العدد الرابع عشر، السنة الرابعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ماليزيا، خريف ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.